مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
NGO Development Center

In partnership with

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
Liberté
Égalité
Fraternité

AFD
AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

عنوان الدراسة: "تقييم المساواة الاجتماعية والجندرية مشروع "العمل من أجل دعم هوية القدس وصمودها" / المرحلة الثانية AJIR+

أغسطس ٢٠٢٤

الفهرس

1.المقدمة 3
2.تحليل السياق العام 4
2.1 تحليل السياق الفلسطيني العام 4
2.2 تحليل السياق العام في القدس الشرقية 4
3. تحليل السياق القانوني 6
3.1 تحليل السياق القانوني في فلسطين 6
3.2 تحليل السياق القانوني في القدس الشرقية 6
4. منهجية الدراسة 7
5.القيود والمحددات 8
6.التحديات التي تواجه المساواة بين الجنسين والنساء في القدس الشرقية 9
6.1 التحديات الاجتماعية والتعليمية: 9
6.2 المساواة بين الجنسين مقابل العنف ضد النساء(GBV) 10
6.3المساواة بين الجنسين في مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي 12
7.دور المجتمع المدني في القدس الشرقية في تعزيز المساواة بين الجنسين وتقوية الصمود 16
7.1 تعزيز المساواة بين الجنسين 16
7.2 تعزيز صمود المجتمعات الفلسطينية في القدس الشرقية 18
7.3 التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية 18
8. النتائج 20
8.1 النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق النساء في القدس الشرقية 20
8.2 النتائج المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز المساواة بيت الجنسين في القدس الشرقية 22
9. التوصيات 22
9.1 الأنشطة التي تعالج عدم المساواة وتستهدف النساء والشباب 23
9.2 الأنشطة لتحسين قدرات منظمات المجتمع المدني الأساسية وتقديم الخدمات 25

1. المقدمة

يُعتبر سياق المساواة بين الجنسين في فلسطين جزءاً لا يتجز من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الأوسع في المنطقة، وهو ما يتجلى بوضوح من خلال التدهور الكبير الذي شهدته الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣. تفاقم العنف الآخذ في التصاعد بالاضافة إلى مجموعة كبيرة من التحديات التي تواجهها النساء والفتيات الفلسطينيات اللواتي يعملن بالفعل ضمن نظام قانوني مجزأ ومجتمع ذكوري الاحتلال الإسرائيلي الذي زاد الأمور حدة وتعقيد. هذه التحديات القانونية والاجتماعية تعيق تطبيق المعايير الدولية مثل معاهدات حقوق الإنسان الدولية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي انضمت إليها فلسطين في عام ٢٠١٤.

مع تصاعد حوادث العنف المرتبطة بالمستوطنين والعمليات العسكرية في القدس الشرقية والضفة الغربية، تزداد المخاطر التي تتعرض لها النساء والفتيات، خاصة من حيث العنف القائم على النوع الاجتماعي[1]. يحدث هذا العنف في ظل فوضى النزاع وفي ظروف الحياة اليومية المضطربة، حيث تُعظم من ضعف النساء نظراً لصعوبة وصولهن إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، الدعم النفسي والاجتماعي، التمكين الاقتصادي، والمساعدة القانونية. وما زاد الامر تعقيداً هو تركم الاعباء و المشاكل الاقتصادية الاجتماعية الموجودة مسبقاً ، مثل البطالة المرتفعة والفرص الاقتصادية المحدودة، وبخاصة في مناطق مثل قطاع غزة، والتي باتت إحدى أكبر التحديات الآن في القدس الشرقية والضفة الغربية مع إستمرار وطول فترة الحرب مما يزيد العبء على النساء، اللواتي غالباً ما يكن في طليعة المتأثرات من الأزمات الإنسانية التي تتبع ذلك.

تجتهد الهيئات الدولية والمؤسسات غير الحكومية المحلية لسد هذه الفجوات، مع التركيز على تمكين النساء وتعزيز المساواة بين الجنسين كجزء من الجهود الإنسانية الأوسع. هذه الجهود حاسمة ليس فقط للدعم الفوري رداً على النزاع والاثار الجانبية المترتبة عليه، ولكن أيضاً كجزء من استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تقوية النسيج الاجتماعي وتحسين الوضع القائم في الأراضي الفلسطينية. تعتبر الحاجة إلى نهج شامل يتضمن استجابات حساسة للنوع الاجتماعي للنزاعات والأزمات الإنسانية أمراً بالغ الأهمية. تهدف هذه البرامج إلى التخفيف من تأثيرات كل من الاحتلال والأعراف الاجتماعية المترسخة التي تضر بالنساء والفتيات بشكل غير متناسب، مع ضمان عدم تراجع الخطوات التي تم اتخاذها نحو المساواة بين الجنسين بسبب الصراع وعدم الاستقرار.

لذا، تبرز التصعيدات الأخيرة الحاجة الملحة لاستمرار وتعزيز التركيز الدولي والدعم لضمان أمان وتمكين النساء والفتيات في الأراضي الفلسطينية، مع دمج هذه الجهود ضمن الأهداف الأوسع لخلق بيئة مستقرة في المنطقة.

تم إعداد هذه الدراسة في إطار مشروع "العمل من أجل دعم هوية القدس وصمودها" / المرحلة الثانية +AJIR، الذي يهدف إلى رفع مستوى الوعي وتعزيز تكامل الاحتياجات المبنية على النوع الإجتماعي بين مؤسسات المجتمع المدني التي تنوي التقدم بمقترحات مشاريع لمركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية (NDC) .الغاية الأساسية من المشروع لا تنحصر فقط في التركيز على المشاريع المتعلقة بالنوع الإجتماعي بشكلها التقليدي، بل تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على معالجة قضايا النوع الإجتماعي ضمن مقترحاتها من خلال إبتكار سبل وأفكار مختلفة جديدة تلائم تطورات العصر.

ينفذ مشروع "العمل من أجل دعم هوية القدس وصمودها" / المرحلة الثانية +AJIR بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD ويشتمل على إطار عمل شامل، خطة تمويل، وخطة عمل مخصصة للنوع الإجتماعي تم تطويرها خلال مرحلة تصميم البرنامج لضمان دمج الاعتبارات المختلفة في كافة جوانب المشروع.

الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو تطوير توصيات تسهم في تحسين مقترحات المشاريع ضمن المكون الثاني: "مشروعات خدماتية للفئات المهمشة" لمشروع "العمل من أجل دعم هوية القدس وصمودها"/ المرحلة الثانية +AJIR ، بما يعمل على تعزيز وعي منظمات المجتمع المدني بالاحتياجات الخاصة بالنوع الإجتماعي والفجوات المتعلقة بها. تشكل هذه الدراسة وثيقة أساسية لتنقيح شروط المرجعية لدعوات التقدم بمقترحات المشاريع مستقبلاً وتوجيه وتسهيل عملية الاختيار بين المتقدمين، مع إعطاء الأفضلية للمشاريع التي تركيز على النوع الإجتماعي. تتماشى الدراسة أيضاً مع خطة العمل التي تم التوافق عليها مع الوكالة الفرنسية للتنمية(AFD) ، والتي تلتزم بتنفيذ استراتيجيات تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في القدس الشرقية. تهدف هذه الاستراتيجية المتكاملة إلى إيجاد بيئة أكثر شمولية وعدالة، ومواجهة التحديات الخاصة التي تتعرض لها النساء في المنطقة.

[1] الأونروا, التقرير الوضعي #28 , الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك شرقي القدس, 25 فبراير 2024 .

2.تحليل السياق العام

2.1 تحليل السياق الفلسطيني العام

تعتبر الأراضي الفلسطينية المحتلة بيئة معقدة يسعى فيها الشعب الفلسطيني للحصول على دولة مستقلة ذات سيادة كاملة تنعم بالأمان وضمان الحقوق والكرامة لمواطنيها. كما وتعتبرسياقاً معقداً تكافح فيه على شتى المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

جُل هذا الوضع ناجم بشكل رئيسي عن الاحتلال الإسرائيلي الذي حول فلسطين إلى قضية هشة بدلاً من كونها دولة مستقلة وذات سيادة. لقد أدت سياسة الفصل التي فرضها الاحتلال على الفلسطينيين من خلال بناء جدار الفصل العنصري إلى تأثير شديد على جميع مستويات السياق الفلسطيني وفرض قيوداً كبيرة على حقوق الحركة والتنقل، والتواصل الاجتماعي، والنمو الاقتصادي. كما ولوحظ في السنوات الأخيرة، تراجع الاقتصاد وارتفعت معدلات الفقر؛ فقدت فرص العمل، وتدهورت قدرات السلطة الفلسطينية. كما أن الانقسام السياسي الداخلي في فلسطين مع عدم الشفافية العامة في عمليات صنع القرار السياسي جعل معظم الفلسطينيين يفتقرون إلى الثقة في قدرات سلطاتهم على الاستجابة لاحتياجات الشعب. وقد تفاقمت هذه المشاعر من العجز والضعف بشكل خاص منذ بداية تصعيدات أكتوبر ٢٠٢٣، مما أثر سلباً على الفلسطينيين في جميع أنحاء البلاد. عدم التمثيل ترك معظم الفلسطينيين بقليل من الوسائل للمطالبة بحقوقهم والتأثير على عمليات صنع القرار التي تؤثر بعمق على حياتهم وتُعرّض سُبل عيشهم للخطر.

وفي خضم كل هذه المعيقات وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته الحركات النسوية في العقود الأخيرة، لا تزال فلسطين تبعد النساء عن المشاركة في صنع السياسات أو التطور الاقتصادي. فكل من الأُطر القانونية المختلفة ومواقف المؤسسات العامة في السلطة الفلسطينية والمجتمع بشكل عام يفتقر إلى التوجه الحقيقي للمساواة بين الجنسين وإن كانوا ممن يدعون لها ويحاولن تعزيز الدور الهام للنساء في دفع عجلة التنمية في فلسطين لكن ما زال هناك فجوة حقيقية بين ما ندعو اليه وما يتم تطبيقة.

عند النظر إلى فئة الشباب، التي تمثل ثلث السكان الفلسطينيين (30%) والتي تشمل 23% منهم بين سن 18 و29 سنة[2]، نجد أن تمثيلهم في الفضاءات العامة لصنع القرار غير كافٍ، مع مواجهتهم لمعدلات بطالة عالية ونقص في الفرص أو الخدمات الموجهة لهم أو التي تشركهم بشكل كاف في تصميم برامج تلبي احتياجاتهم ومهاراتهم المطلوبة في القرن الحادي والعشرين. متجاهلين أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والتي تشدد على أهمية الجهود التنموية لجعل التعليم أكثر شمولاً وتوافراً لجميع الشباب، بما في ذلك الجهود التي يقوم بها الشباب أنفسهم، كما هو موضح في الهدف الرابع من أجندة 2030 للتنمية المستدامة، الذي يهدف إلى "ضمان تعليم شامل وعادل وذو جودة عالية وتعزيز فرص التعلم المستمر للجميع[3]."

في المجتمعات المحلية، تواجه النساء والشباب تحديات وقيوداً محددة تحول دون وصولهم إلى الخدمات في القطاعات السياسية والاقتصادية والقانونية. ما زال الوعي بحقوقهم ضعيفاً داخل المجتمعات، وهناك حاجة لفهم أفضل لكيفية العمل من أجل تحقيق هذه الحقوق. وعليه فإنه من الضروري تطوير قدرات المنظمات المحلية ضمن المجتمع المدني للمساهمة في تقدم النساء والشباب في فلسطين. كما وتوجد حاجة ملحة لتحديث وتعزيز قدرات النساء والشباب بأقصى ما يمكن، كجزء لا يتجزأ من التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

2.2 تحليل السياق العام في القدس الشرقية

مع التركيز بشكل خاص على القدس الشرقية، وهي المجال الجغرافي الرئيسي لتدخلات المشروع، والتي قُدر عدد سكانها في عام 2020 بنحو 951,100 نسمة، تُعاني هذه المنطقة من بعض أعلى معدلات الفقر حسب الاحصائيات الإسرائيلية[4]. خلال السنوات القليلة الماضية، شهدت الأوضاع الاقتصادية في القدس الشرقية تفاقماً ، حيث كان 76% من العائلات الفلسطينية و

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (PCBS) 2019 .

[3] أهداف التنمية المستدامة. https://www.un.org/sustainabledevelopment/development-agenda/

[4] معهد القدس للبحوث السياسية. القدس: الحقائق والاتجاهات 2022 .

83.4% من الأطفال يعيشون تحت خط الفقر.[5] حالها كحال الضفة الغربية وقطاع غزة اللواتي عانين من التحديات السياسية والاقتصادية الاجتماعية المفروضة بسبب الصراع، مع معدل فقر يبلغ 36%، ومعدل بطالة يبلغ 24.1%.[6]

الوضع السياسي المتقلب والحواجز، بالإضافة إلى بناء جدار الفصل ونقاط التفتيش، تشكل عائقاً يعيق التنمية الاقتصادية ويمنع الوصول إلى الفرص الأكاديمية والمهنية، مما يساهم بدوره في ارتفاع معدلات الأمية والبطالة في فلسطين.

في السنوات الأخيرة، ازدادت الأوضاع الاقتصادية في القدس الشرقية سوءًا، حيث ارتفع معدل الفقر من 66% في عام 2006 إلى 82% في عام 2011 وانخفض إلى 78% في عام 2017،[7] وذلك جزئياً بسبب إكمال الجدار الفاصل في عام 2005 الذي كان له تأثيرات اقتصادية متعددة.

كان للتوترات المتصاعدة في فلسطين منذ أكتوبر 2023، والوضع السياسي المتقلب، والقصف الإسرائيلي المستمر الذي يستهدف المدنيين في قطاع غزة، فضلاً عن التهديدات من المستوطنين والجنود الإسرائيليين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، آثار عميقة على حياة الفلسطينيين في جميع أنحاء البلاد. نتيجة لذلك، واجه العديد من سكان القدس الشرقية والضفة الغربية تحديات في التنقل إلى العمل أو الوصول إلى الفرص التعليمية. علاوة على ذلك، أفاد العديد من الأشخاص بتعرضهم للعديد من تجارب التمييز العنصري على أساس عرقي وفقدان الوظائف والفرص التعليمية نتيجة لذلك، حيث ذكرت صحيفة الجارديان أن حوالي 400,000 فلسطيني فقدوا وظائفهم منذ أكتوبر 2023 بسبب القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي وإغلاق المعابر من الضفة الغربية إلى إسرائيل والمستوطنات[8].

ووفقاً لتداول الإقتصاد ، بلغ معدل البطالة للفلسطينيين 24.1% في بداية عام 2023،[9] وفوق ذلك، أصبح ما يقرب من 400,000 فرد عاطلين عن العمل بعد حرب غزة 2024. ففي ظل الظروف الحالية الصعبة ، يفتقر سوق العمل إلى القدرة اللازمة لتوفير عدد كبير من فرص العمل للخريجين الجدد، خاصة للفلسطينيين الراغبين في دخول سوق العمل الإسرائيلي.

تشكل هذه الأوضاع خطراً كبيراً لا سابق له قد يدفع معدل الفقر للفلسطينيين إلى مستويات غير مسبوقة في السنوات القادمة. تُظهر ديناميكيات القوى العاملة في فلسطين التفاوتات الاقتصادية الكبيرة. فمشاركة النساء في سوق العمل منخفضة بشكل لافت، حيث لا تتجاوز نسبتهن 17% مقارنة بـــ 68% للرجال.[10] كما وتشير معدلات المشاركة المنخفضة هذه إلى تحديات منهجية، قد تشمل الأعراف الثقافية، نقص الفرص، أو الممارسات التمييزية.

عند الحديث عن القدس الشرقية، تظهر تعقيدات إضافية على جميع المستويات، خاصةً الاقتصادية، بسبب عدم قدرة السلطة الفلسطينية على العمل هناك، وسعي الاحتلال الإسرائيلي الدائم لعزل اقتصاد القدس الشرقية عن الضفة الغربية. هذه العزلة تخلق بيئة اقتصادية صعبة تفرز سياسات معقدة توثر على النسيج الإجتماعي والسياسي[11] وتزيد من تهميش محافظة القدس، مما يجعل المجتمع ضعيفاً ويؤثر على قدرة الأفراد على التكييف مع التحديات غير المتوقعة.

لتعزيز المجتمعات ومساعدتها على التكييف ومكافحة عدم المساواة، يركز المشروع استراتيجياً على سلسلة من التدخلات الاستراتيجية. تم تصميم هذه التدخلات خصيصاً لتعزيز الفرص التعليمية والثقافية والشبابية، مما يوسع آفاق وإمكانيات الشباب. بالإضافة إلى ذلك، يولي المشروع أهمية لدعم الفئات المهمشة، مع تركيز خاص على تحسين وصول النساء إلى الخدمات الأساسية، مما يضمن حصولهن على الدعم اللازم للتطور والإبداع في مختلف جوانب الحياة اليومية. وعلاوة على

[5] جمعية حقوق المواطن (ACRI) : حقائق وأرقام عن القدس الشرقية 2017.

[6] الأونكتاد، الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بتداعيات COVID 19 مع استمرار الفقر والبطالة.

[7] Idem

[8] صحيفة الجارديان: فقد نحو 400,000 فلسطيني وظائفهم بسبب الحرب.

[9] تداول الاقتصاد، معدل البطالة في فلسطين.

[10] البنك الدولي، تقييم الاقتصاد الرقمي الفلسطيني 2021.

[11] الأونكتاد، الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية 2013.

ذلك، يلتزم المشروع بتقوية المجتمع المدني من خلال بناء قدراته، وهو أمر ضروري لاستمرارية هذه الجهود وإنشاء أساس قوي للتنمية والتمكين المستمرين في المجتمع. لا يتناول هذا النهج الشامل الاحتياجات الفورية فحسب، بل يرسم أيضاً مساراً للاستقرار والنمو الاقتصادي الاجتماعي طويل الأمد.

3. تحليل السياق القانوني

3.1 تحليل السياق القانوني في فلسطين

يعكس الإطار القانوني في فلسطين التنوع التاريخي والواقع السياسي المعقد للمنطقة، متضمناً تأثيرات قوانين من الحقب العثمانية، البريطانية، الأردنية، المصرية، والإسرائيلية. فمع تأسيس السلطة الفلسطينية وانتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني الأول في عام 1996، بُذلت جهود كبيرة لتوحيد وتعديل القوانين القائمة لتلائم احتياجات الشعب الفلسطيني بشكل أفضل. فيما يلي نظرة على بعض القوانين الرئيسية والعوامل التي تؤثر على السياق القانوني لما يخص قضايا النوع الإجتماعي في فلسطين:

1. **قانون العقوبات :** يتباين المشهد القانوني بشكل كبير في مختلف الأراضي الفلسطينية؛ حيث يُطبق في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) القانون الجزائي الأردني رقم 16 لعام 1960، بينما يتبع قطاع غزة القانون الجزائي البريطاني لعام 1936. أما القدس الشرقية، فتخضع للقانون الجنائي الإسرائيلي.
2. **الإطار الدستوري :** نظرًا لغياب دستور فلسطيني موحد، تعتمد الحكومة على عدة وثائق أساسية، منها إعلان الاستقلال الفلسطيني، القانون الأساسي لفلسطين، ميثاق حقوق المرأة، والخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة.(2019-2011)
3. **الالتزامات الدولية:** يظهر تصديق فلسطين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) التزامها بالمعايير الدولية للمساواة بين الجنسين. ومع ذلك، يواجه التطبيق المحلي لهذه المعاهدات تحديات بسبب العادات الاجتماعية الثقافية والأطر القانونية القائمة.
4. **التشريع :**عملية التشريع متأثرة بشكل كبير بالسياق التاريخي والواقع السياسي الحالي، بما في ذلك الاحتلال الإسرائيلي. تركز الجهود التشريعية على تحسين الحماية القانونية والتأكد من توافق القوانين مع معايير حقوق الإنسان الدولية.

3.2 تحليل السياق القانوني في القدس الشرقية

من الضروري فهم الإطار القانوني الذي تعمل ضمنه مكاتب الرعاية الاجتماعية الإسرائيلية في القدس الشرقية لمكافحة العنف المنزلي ومعالجته. كما وتعتمد وزارة العمل والرعاية الاجتماعية مجموعة من الإرشادات الشاملة لمنع ومواجهة العنف الأسري تحت لائحة رقم 3.28، والتي تعرف أشكال العنف، مبادئ التدخل، والفئات المستهدفة. وتتضمن هذه التشريعات الرئيسية ما يلي:

1. **قانون منع العنف الأسري لعام 1991** :يعالج هذا القانون جميع أشكال العنف الجسدي، الجنسي والنفسي. كما ويسمح بإصدار أوامر الحماية ويتيح للعاملين الاجتماعيين إصدار تقارير عائلية وتوصيات للعلاج. بالاضافة الى ذلك يشمل هذا القانون أحكاماً لإخراج المعتدي من المنزل بدلاً من الضحية.
2. **تعديل القانون الجزائي رقم 26 لعام 1989** :يزيد هذا القانون من العقوبات المفروضة على من يسيء إلى القاصرين ويُلزم المهنيين والعامة بالإبلاغ عن الإساءة المشتبه بها.
3. **قانون معالجة الشباب والإشراف عليهم لعام 1960** :يمكّن هذا القانون العاملين الاجتماعيين من بدء إجراءات المحكمة الجنائية للأحداث لحماية القاصرين المعرضين للخطر، ويسمح لهم بتقديم توصيات للعلاج للقضاة.

4. **اتفاقية لاهاي (إعادة الأطفال المخطوفين) لعام 1991 وقانون المحاكم العائلية لعام 1995** :توفر هذه القوانين أطراً إضافية لحماية الأطفال ومعالجة النزاعات الأسرية.

تعمل مكاتب الرعاية الاجتماعية في القدس الشـــرقية على ثلاثة مســـتويات: الوقاية، العلاج، والحماية، وغالباً ما تدمج هذه التداخلات. تشمل الوقاية خطوطاً ساخنة وورش عمل تعليمية لمنع العنف المنزلي. بينما تشمل تداخلات العلاج والحماية توفير الملاجئ، الدعم النفسي، المراكز الطارئة، البيوت الآمنة، ومراكز منع وعلاج العنف الأسري. تلعب هذه المراكز دوراً حيوياً في تقديم العلاج والدعم لضحايا العنف المنزلي، مما يساعدهم على إعادة بناء حياتهم.

4. منهجية الدراسة

تم تطبيق مبدأين رئيسيين في إعداد الدراسة:

1. **المشـــاركة الفعّالة للمعنيين** :تم مشـــاركة أصـــحاب الخبرة من العاملين ومقدمي الرعاية في مجال النوع الاجتماعي والمستفيدين من تداخلاتهم من خلال إجراء مقابلات فردية مُنظمة وشبه مُنظمة، بالإضافة إلى حلقات نقاش وتشكيل مجموعات بؤرية، لاستطلاع آرائهم بشكل فعّال.
2. **الحساسية والاحترام في التقييم** :تمت معالجة المواد والمقابلات بحساسية واحترام، مع بذل جهد صادق لفهم التأثير الإيجابي والسلبي لأنشطة المشروع المقترحة على حياة المستفيدين، مع تركيز خاص على النساء والمجموعات المهمشـــة. تم تطويرالتقييم وتقديمه كجزء من تمرين التعلم المشـــترك مع الزملاء من مركز تطوير المؤســـســـات الأهلية.الفلسطينية (NDC)

التقييم اعتمد نهجاً تشاركياً يستند إلى الأساليب النوعية، مثل المقابلات شبه المنظمة ومناقشات المجموعات البؤرية. هذا النهج جاء مدعوماً بمراجعة مكتبية شاملة للسياق الاجتماعي للمشروع، التي شملت استعراض البيئة القانونية والمؤسسية ووصف الوضع الابتدائي لمنطقة المشروع. يهدف التحليل النوعي إلى استخراج تفاصيل دقيقة واستبصارات حول المشكلات الأساسية والمخاطر الاجتماعية المرتبطة بالمشروع من وجهة نظر المواطنين، خاصةً المجموعات المهمشة، مما يسمح بتحديد إجراءات فعّالة للتخفيف من هذه المخاطر.

عناصر منهجية التقييم:

- **تحليل السـياق** :أجرى المستشـار تقييماً وتحليلاً للسـياق العام والقانوني لتعزيز دعم المشـاريع التي تعطي أولوية للمسـاواة بين الجنسـين وتدافع عن حقوق واحتياجات النسـاء في جميع المجالات، إلى جانب دعم الأشـخاص ذوي الإعاقة.
- **مراجعة الأدبيات الشاملة** :قام المستشار بمراجعة مُستفيضة للأبحاث السابقة، التقارير، الوثائق السياسية، وتقييمات المشـاريع ذات الصـلة بقضـايا النوع الإجتماعي في المنطقة المُسـتهدفة. ركّزت المراجعة على تحديد السـلوكيات الموثقة، الصـور النمطية، العلاقات، عدم المسـاواة، والأطر الاجتماعية، السـياسـية والقانونية المتعلقة بالنوع الإجتماعي.
- **تحديد أصحاب المصلحة** :حدد الاستشاري الأطراف الرئيسية المعنية بديناميكيات الجندر، بشكل رئيسي المنظمات المدنية والقاعدية في القدس الشرقية، قادة المجتمع، والمستفيدين من المبادرات السابقة. تم تنظيم اجتماعات فردية مع سـت نسـاء اسـتفدن من خدمات الدعم النفسـي الاجتماعي ومكافحة العنف القائم على النوع الإجتماعي، حيث قامت بتسهيلها إحدى المنظمات المدنية في القدس بسبب حساسية القضايا المطروحة.

- **المقابلات المعمقة** :أجرى المستشار مقابلات معمقة مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك خبراء في النوع الاجتماعي ، نشطاء في المجتمع، وممثلين عن مجموعات مختلفة من النساء والرجال. كما وتم استخدام دلائل المقابلات شبه المُنظمة لاستكشاف التصورات، التجارب، والاستبصارات حول ديناميكيات النوع الأجتماعي.

تحليل البيانات الثانوية:

- استعان المستشار ببيانات من استقصاءات وتعدادات سكانية وتقارير قائمة لتحليل التفاوتات الموجودة بين الجنسين في مجالات التعليم، العمل، المشاركة السياسية، والوصول إلى الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات، والحقوق، والموارد.

5.القيود والمحددات

القيود الجغرافية :الدراسة تقتصر على المنظمات والمؤسسات داخل القدس الشرقية، مع الأخذ في الاعتبار العلاقات الاقتصادية الاجتماعية للقدس الشرقية مع الأراضي الفلسطينية. هذه القيود الجغرافية قد لا تغطي الديناميكيات الأوسع والتحديات التي تواجه الكيانات المشابهة في أجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية أو في سياقات اجتماعية - سياسية مختلفة تؤثر على القدس الشرقية بشكل مباشر أو غير مباشر.

القيود الزمنية :الدراسة تغطي فترة محددة قد لا تعكس الاتجاهات طويلة الأمد أو تأثير الأحداث الكبرى الأخيرة. الإطار الزمني المختار، مع أنه مناسب لتوثيق البيانات الحالية، قد يغفل عن آثار السياسات الجديدة أو التغييرات التي قد تحدث بعد فترة الدراسة مباشرة.

نطاق الدراسة :تخصصت الدراسة في تحليل دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في قضايا تتعلق بالنوع الاجتماعي. هذا التركيز قد لا يغطي بشكل كامل العوامل الأخرى المؤثرة على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، مثل الإجراءات الحكومية المباشرة، مبادرات القطاع الخاص، أو الجهود المجتمعية غير الرسمية.

قيود جمع البيانات :قد توجد تحديات تتعلق بتوافر وموثوقية البيانات، خصوصاً في سياق تعاني فيه المنظمات غير الحكومية وبالاخص في القدس الشرقية من قيود على عملياتها وجمع البيانات. علاوة على ذلك، قد تؤثر الحساسية المرتبطة بقضايا النوع الإجتماعي على صراحة الأشخاص المشاركين ودقة المعلومات المستقاة.

6.التحديات التي تواجه المساواة بين الجنسين والنساء في القدس الشرقية

6.1 التحديات الاجتماعية والتعليمية:

كشفت مجموعة من الدراسات عن السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية عن فجوات اجتماعية كبيرة بين الشباب والشابات، [12]حيث تظهر الإحصاءات أن 29% من النساء الفلسطينيات حاصلات على تعليم عالٍ (درجة البكالوريوس أو أعلى) مقارنة بـــ17% من الرجال. على الرغم من التفوق التعليمي للنســاء، تبين أن 69% منهن لم يعملن قط بسـبب الحواجز الثقافية والحواجز المبنية على النوع الإجتماعي، مثل الشعور بعدم الأمان من قبل الأزواج، الصور النمطية لدور المرأة، وعدم الدعم من بيئتهن المباشرة للتوفيق بين الحياة العائلية والعمل. هذا الواقع يتأثر بشكل إضافي بنقص فرص العمل، العنف السياسي، وقيود الحركة التي تفرضها القوات المحتلة، إضافة إلى نقص الخدمات المقدمة للسكان الفلسطينيين في القدس.

تفاقمت هذه القضايا بالفجوات في الأجور بين الرجال والنساء العاملين في القدس الشرقية، حيث يبلغ متوسط رواتب النساء ما بين 3000-5000 شـيكل جديد إسـرائيلي شـهرياً ، بينما يتراوح متوسـط الراتب الشـهري للرجال ما بين 4000-10000 شـيكل. يبرز هذا التفاوت سـيطرة نموذج الأسـرة التقليدي الذي يُنظر فيه إلى الرجال كمعيلين رئيسـيين ومصـدر للأمان والحماية، في حين تُعتبر النساء ربات منازل تابعات ومقدمات الرعاية الأساسيات[13].

من خلال استطلاع أُجري للنساء في القدس الشرقية حول حقوق التعليم، العمل، الميراث، اتخاذ القرار، والحقوق الإنجابية،[14] تبين أن الأغلبية (64.3%) تؤمن بالمسـاواة في الوصـول إلى الفرص التعليمية لكلا الجنسـين. ومع ذلك، أفادت نسـبة من المشـاركين في الإسـتبيان بعدم وجود توازن، خاصـة في الوصـول إلى التعليم العالي، مما يشـير إلى أن العقبات مثل القيود الاقتصادية، الأدوار المترسخة لكلا الجنسين، وتوقعات الأسرة المتباينة لا تزال تعيق المساواة الكاملة.

كشف الاستطلاع أن أكثر من نصف المشاركين (52.6%) يعتقدون أن النساء لا يحصلن على نصيبهن العادل من الميراث، وعلى الرغم من أن القوانين الدينية تعتبر الأساس في هذه التعاملات، إلا أن العادات والتقاليد قد تؤثر سلباً أحياناً في التوزيع. هذا يدل على الحاجة الماسـة لإصـلاحات قانونية واجتماعية لضـمان حقوق اقتصـادية متسـاوية للنسـاء، وهو أمر ضـروري لاستقلالهن المالي وتمكينهن.

في سياق القدس الشرقية، تخضع المسلمات لقوانين الميراث الإسلامية (الشريعة). وفقاً لهذه القوانين، تختلف حصص النساء في الميراث باختلاف الظروف، حيث يحصـل الذكور في بعض الحالات على نصـيب أكبر من الإناث، لكن في حالات أخرى قد يكون النصـيب متسـاوياً أو أقل. في الشـريعة الإسـلامية، نصـيب المرأة من الميراث هو نصـف نصـيب الرجل، باسـتثناء الحالات التي يكون فيها الأب والأم على قيد الحياة عند وفاة ابنهما، حيث يتلقى كل منهما سدس تركة المتوفى بالتساوي.[15] أما بالنسـبة للمسـيحيين، بينما لا يحدد الكتاب المقدس قوانين ميراث واضـحة، فإنهم يلتزمون عادةً بالقانون العام للمنطقة، الذي يضـمن نظرياً التوزيع العادل.[16] ومع ذلك، إلى جانب الاختلافات التي تفرضـها الأطر الدينية أو القانونية، تلعب الممارسـات الثقافية أيضـاً دوراً مهماً. ففي كثير من الحالات، تفضـل العائلات منع النسـاء من المطالبة بميراثهن، مما يضـمن عدم خروج الثروة من الدائرة العائلية. هذه الممارسـة تعمق التحديات في التوزيع العادل للثروة وتبرز الحاجة إلى إصـلاحات قانونية واجتماعية. يجب أن تشمل هذه الإصلاحات ليس فقط تعديل القوانين بحد ذاتها، بل أيضاً تغيير الممارسات الثقافية التي تعيق تطبيق هذه الحقوق القانونية، والتي من شأنها ضمان التوزيع العادل للميراث بين الجنسين.

في الثقافة الفلسـطينية، تلعب الأمومة والإنجاب وتربية الأطفال دوراً مركزياً في تعريف نماذج الأنوثة ومكانة المرأة في المجتمع. تعمّق هذه الأعراف الاجتماعية السـائدة والثقافة الأدوار النمطية المتجذرة للمرأة، وتعزز الهياكل الأبوية في

---

[12] معهد القدس للبحوث السياسية:" رسم خريطة رأس المال البشري بين الشبان والشابات من القدس الشرقية". 2022. متاح على : https://jerusaleminstitute.org.il/en/publications/human_capital_east_jerusalem/

[13] تمكين المرأة في القدس الشرقية المهمشة. https://www.juzoor.org/cached_uploads/download/2022/10/01/final-reserch-report-empowering-women-in-marginalized-east-jerusalem-communities-1664616297.pdf

[14] الإسكوا. " إرشادات لتقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري في المنطقة العربية". 2019

[15] كلية الحقوق في ولاية بنسلافيا: قانون الميراث فيما يتعلق بالنساء والمبادئ المتعلقة بالجنسين في الإسلام https://www.pennstatelawreview.org/the-forum/the-law-of-inheritance-regarding-women-and-principles-concerning-the-genders-in-islam/

[16] نظام الميراث في الديانة المسيحية.https://shorturl.at/WVS3W

الفضاءات الخاصة والعامة، وتسهم في الحفاظ على عدم المساواة بين الجنسين وتعزيزالفجوات، كما وتعزز الدور الإنجابي للمرأة مما يمنعها من المشاركة الفعالة في الفضاء العام.

تُظهر الاستجابات حول اتخاذ القرارات المتعلقة بالزواج والحقوق الإنجابية وجهات نظر محافظة بشأن القرارات الزوجية والإنجابية. على الرغم من أن الأغلبية تؤيد الزواج في سن متأخرة، فإن أقل من نصفهم يعتقدون أن للنساء الحرية في اختيار شركاء حياتهن،[17] وعدد أقل يشعرون أن لديهم استقلالية في القرارات الإنجابية. كما أظهر الاستطلاع أن حوالي 20% من النساء في القدس لا يملكن القدرة على اتخاذ قرارات منزلية بمفردهن بسبب البنية الأبوية القوية والقمع الاجتماعي العام - التمييز والتحيز - ضد النساء اللواتي يتصرفن كصانعات قرار. تُظهر هذه النتائج الحاجة المستمرة لجهود التعليم والدعوة لحقوق النساء في اتخاذ الخيارات الشخصية والعائلية.

فيما يتعلق بالأعمال المنزلية وتوزيع الأدوار، لا تزال القسمة التقليدية للعمل قائمة، حيث ذكرت الأغلبية العظمى أن الرجال نادراً ما يشاركون في الأعمال المنزلية أو رعاية الأطفال. ويشير هذا النمط المستمر إلى مقاومة ثقافية أوسع للمساواة بين الجنسين في الأعمال المنزلية ويبرز مجالاً قد تستفيد فيه الاتجاهات الاجتماعية من التحولات التقدمية من خلال التعليم المجتمعي والحوار.

6.2 المساواة بين الجنسين مقابل العنف ضد النساء(GBV)

6.2.1 العنف القائم على النوع الاجتماعي في فلسطين

يُعد قياس انتشار العنف المنزلي والعنف ضد النساء في فلسطين تحدياً بسبب الحساسية الثقافية وعدم الإبلاغ عن الحوادث في معظم الأحيان. ومع ذلك، توفر التقارير المختلفة بعض الرؤى. فوفقاً لمسح أجراه المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2019، تعرضت 57% من النساء المتزوجات للعنف النفسي من أزواجهن، وأفادت 18% من النساء بتعرضهن للعنف الجسدي، وتعرضت 9% للعنف الجنسي، وواجهت 41% عنفاً اقتصادياً. اختارت أكثر من نصف النساء اللواتي تعرضن للعنف عدم الإبلاغ عن الإساءة، مما يسلط الضوء على وصمة العار الثقافية والخوف المرتبط بالكشف عنها. كما وزادت نسبة النساء اللواتي يبحثن عن المساعدة من الخدمات النفسية والاجتماعية أو القانونية من 0.7% في عام 2011 إلى 1.4% في عام 2019. كما وارتفعت نسبة الوعي بالخدمات الداعمة المتاحة، حيث أقرت 40% من النساء بوجودها في عام 2019.

انخفضت نسبة العنف ضد الأطفال داخل الأسر من 51% في عام 2011 إلى 44% في عام 2019. وكان الأطفال دون سن 11 الأكثر عرضة للخطر، حيث طلب حوالي ثلثيهم المساعدة من أحد الوالدين. في عام 2018، أبلغت الشرطة الإسرائيلية عن 28,114 حالة من العنف المنزلي، بما في ذلك 18,111 حالة تتعلق بالعنف الزوجي، وكانت الغالبية ضد النساء. وكانت غالبية الـ35 امرأة اللواتي قُتلن في إسرائيل بسبب العنف المنزلي في عام 2016 من المجتمع العربي، حيث كانت الدوافع الشائعة للقتل تشمل الانفصال، الطلاق، والنزاعات حول الحضانة والممتلكات[18].

وبناءً على ما سبق، يجب أن يتم بذل المزيد من الجهود لمعالجة العنف ضد النساء في فلسطين وضمان الإصلاحات للوضع القائم، مع ضمان أن تكون الإصلاحات حساسة للسياقات المحلية مع الالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية.

[17] جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية (PWWSD) , 2020. تقيم شامل للوصول الى ملكية الاراضي والموارد الانتاجية للنساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

[18] تجمع الشرطة الإسرائيلية بيانات حول حالات العنف الأسري بموجب الصلاحيات التي يمنحها القانون الإسرائيلي، والذي ينطبق على جميع الإسرائيليين بما في ذلك سكان القدس الشرقية. تمكن هذه الصلاحيات الشرطة من التحقيق في حوادث العنف الأسري وتوثيقها والتدخل فيها عبر مختلف المجتمعات. يتم جمع البيانات من خلال تقارير من الضحايا والشهود والمتخصصين في الرعاية الصحية، بالإضافة إلى التحقيقات الاستباقية من قبل الشرطة. كما تم تدريب وحدات متخصصة داخل قوات الشرطة للتعامل مع الحالات الحساسة المتعلقة بالإساءة الزوجية وإساءة معاملة الأطفال. تدعم هذه الجهود جهات مقدمة للخدمات الحكومية مثل خدمات التأمين الوطني والخدمات الاجتماعية في إسرائيل. تتمتع هذه الهيئات بنظام إحالة وتحافظ على قواعد بيانات تساعد في المتابعة ودعم حالات العنف الأسري. يضمن هذا النظام استجابة منسقة لا تقتصر على معالجة قضايا الأمان الفورية، بل تقدم أيضاً دعماً طويل الأمد من خلال الاستشارات والمساعدة القانونية والمساعدات المالية. إن هذه المقاربة المتكاملة، التي تجمع بين جمع البيانات والخدمات الداعمة الشاملة، تعد أمراً حاسماً للتدخل الفعال وتطوير السياسات التي تهدف إلى تقليل العنف الأسري داخل المجتمع.

6.2.2العنف القائم على النوع الاجتماعي في القدس الشرقية[19]

تتميز البيانات المتوفرة من المؤسسات الرسمية وغير الحكومية الفلسطينية التي تعمل في القدس بندرتها. فوزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية لا تعمل مباشرة في مدينة القدس، مما يُعقد جمع البيانات الشاملة. كما وتتحدث الإحصائيات الرسمية في كتاب إحصاءات القدس بشكل عام عن محافظة القدس مع عدم وجود وصول كامل وشامل للفئات المعنية بالأخص في القدس الشرقية. ومما يزيد صعوبة الحصول على المعلومات هو عدم شمولية الخدمات المقدمة من المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية في القدس. فمعظم هذه الخدمات تنحصر في الخدمات القانونية والاجتماعية والنفسية للنساء المعنفات.

كما لا توجد أي معلومات دقيقة أو تقريبية تعكس الواقع على الأرض بالنسبة للنسب أو الأعداد من نساء القدس أو الأطفال الذين يتم إحالتهم أو ذهبوا إلى مكاتب وزارة التنمية الاجتماعية أو إلى بيوت الحماية التي تقع في الضفة الغربية. وبالتالي تفضل النساء أو الأطفال الذين يحملون الهويات المقدسية عدم الذهاب إلى بيوت الحماية الخاصة بالسلطة الفلسطينية خوفاً من فقدان حقوقهن وحقوق أطفالهن. وعليه يتم إحالة عدد قليل من النساء المعنفات إلى البيوت الآمنة التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية بالتنسيق مع مكاتبها أو مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. عادةً ما تشمل هذه الإحالات النساء المعنفات اللواتي لا يحملن هويات مقدسية وتعتبر وجودهن في القدس غير قانوني وفقاً للقانون الإسرائيلي.

وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2017، تم تسجيل أدنى معدل للتعرض للعنف المنزلي في محافظة القدس مقارنةً بالمحافظات الفلسطينية الأخرى، حيث تعرضت 11% و35% من النساء للعنف النفسي. ومن بين الأطفال في محافظة القدس الذين تعرضوا للعنف الجسدي، كانت النسب 46% بين الذكور و32% بين الإناث، وكان الذين تعرضوا للعنف الجسدي الشديد تحت سن 11 عاماً 5.2% بين الذكور و2.7% بين الإناث. كما وبلغت نسبة التعرض للعنف النفسي ضد الأطفال أعلى معدلاتها، حيث وصلت إلى 55% بين الأطفال الذكور و50% بين الإناث وفقاً لكتاب إحصاءات القدس 2017.

وبحسب الاحصائيات الإسرائيلية ففي عام 2019، توجهت 1238 عائلة من القدس إلى مكاتب الشؤون الاجتماعية على خلفية العنف المنزلي، شملت تقريباً 3181 فرداً. بين أيلول 2019 وأيلول 2020، توجهت 350 امرأة إلى مكاتب الشؤون الاجتماعية بسبب حالات العنف المنزلي، وتم اتخاذ ترتيبات الحماية لـ51 امرأة في ملاجئ النساء بسبب الخطر والتهديد لحياتهن.

كما وُجد أن 65% من النساء المعنفات تعرضن للعنف من قبل أزواجهن، وعانت 80% منهن من العنف لفترات طويلة تتراوح بين سنة إلى عشر سنوات. بالإضافة إلى ذلك، ففي عام 2018، تم توجيه 4056 طفلاً من إطارات مختلفة بعد تعرضهم لنوع واحد على الأقل من العنف من قبل أوصيائهم. وبحسب الإحصائيات فقد تم توجيه 4448 طفلاً على الأقل لمكاتب الشؤون الاجتماعية في عام 2019.[20]

كما وتشير إحصائيات مكاتب الشؤون الاجتماعية في شرق القدس إلى أنه في عام 2018، صدرت 356 أمراً قضائياً من المحكمة الجنائية للأحداث لحماية القاصرين ووضعهم في إطارات آمنة أو تحت إشراف ومسؤولية العامل الاجتماعي المسؤول عن حمايتهم. في عام 2019، صدرت 533 أمراً قضائياً لحماية القاصرين، ووفقاً لهذه القرارات، تم وضع 342 طفلاً في مؤسسات داخلية لحمايتهم من سوء المعاملة من قبل مقدمي الرعاية العائلية.

[19] دور وفعالية مكاتب الشؤون الاجتماعية العاملة في القدس الشرقية في توفير الحماية للنساء والأطفال من العنف الأسري والدور المأمول ممن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية العاملة في نفس المجال، Act, 2020 .

[20] دائرة الاحصاء المركزية: السكان المسلمون في اسرائيل – معطيات بمناسبة عيد الاضحى 2009. http://www.cbs.gov.il/he/pages/default.aspx

6.3المساواة بين الجنسين في مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي

6.3.1 عملية لم الشمل العائلي

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة فرض تدابير عقابية تمييزية ضد الفلسطينيين، مما ينتهك حقوقهم الأساسية. تشمل هذه التدابير الإقامة الجبرية المفروضة على القاصرين، قيود على حرية الحركة، إلغاء وسحب الهويات، الإخلاء القسري، هدم المنازل، ورفض طلبات لم الشمل العائلي. تؤثر هذه الأفعال بشكل غير متناسب على النساء، اللواتي يتحملن المسؤولية الرئيسية عن رعاية الأسرة في معظم الأحيان.

تواجه النساء الفلسطينيات اللواتي يحملن بطاقات هوية فلسطينية ومتزوجات من أصحاب بطاقات الهوية المقدسية عدة قيود تعيق قدرتهن على العيش بحياة طبيعية. على سبيل المثال، غالباً ما يُمنع النساء الفلسطينيات في القدس من العيش مع أزواجهن الحاملين للبطاقة الزرقاء. أما في حالات مثل الطلاق، لا يُسمح للنساء بالبقاء في القدس المحتلة، مما يعرضهن لخطر فقدان حضانة الأطفال والقدرة على العيش أو زيارة نفس المدينة التي يعيش فيها أطفالهن. كما ويتطلب الدخول إلى القدس المحتلة تصاريح خاصة، خاضعة لموافقة سلطات الاحتلال. يجب تجديد تصاريح الإقامة للنساء الفلسطينيات من خلال طلبات يقدمها أزواجهن؛ وهي عملية مستحيلة في حالات الطلاق.

تسهم هذه التدابير التمييزية الإسرائيلية التي تستند إلى الهوية، والتي تحددها سلطات الاحتلال، أيضاً في العنف المنزلي. إذ تشكل الصعوبات المتراكمة مخاطر كبيرة على النساء، مما يجبرهن على تحمل أشكال مختلفة من العنف والامتناع عن الإبلاغ عن مثل هذه الحوادث خوفاً من طردهن من القدس أو فقدان حضانة الأطفال عند الطلاق. كما وتفاقم هذه الحالات من اعتماد النساء وسيطرة أزواجهن عليهن.

وفقًا لإحصائيات عام 2021 من مركز المرأة للمساعدة القانونية والاستشارات، تحمل 70% من النساء اللواتي يبحثن عن خدمات قانونية واجتماعية في القدس المحتلة بطاقات هوية مختلفة عن أزواجهن. تكثف هذه الفجوة تأثير العنف، حيث لا يمكن لهؤلاء النساء تنفيذ قرارات المحكمة أو ترك أزواجهن المسيئين دون فقدان حضانة الأطفال. ونتيجة لذلك، غالباً ما يُجبرن على البقاء في رغم المواقف العنيفة التي يمرون بها.

منذ سن "قانون الجنسية" في عام 2003، تم رفض أكثر من 40 طلباً للم الشمل العائلي للعائلات الفلسطينية في القدس. ينتهك هذا القانون التمييزي المادة 9(1) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) ويهدف إلى منع منح الإقامة أو الجنسية للأفراد من الأراضي الفلسطينية المحتلة المتزوجين من مواطنين فلسطينيين يحملون هويات القدس أو الجنسية الإسرائيلية.[21] يمنع هذا القانون النساء والرجال الفلسطينيين من العيش مع أزواجهم في القدس وضمن مناطق الخط الأخضر.

أما بالنسبة للنساء اللواتي يحملن هويات القدس وينتقلن للعيش مع أزواجهن الحاملين للهويات فلسطينية، هناك خطر من أن تسحب سلطات الاحتلال هوياتهن المقدسية، مما يحرمهن من معظم الحقوق، بما في ذلك الفوائد الاجتماعية والصحية والتعليمية. وفقاً لوزارة الداخلية الإسرائيلية، كان عدد طلبات لم الشمل العائلي المعلقة خمسة فقط في عام 2014، وسبعة في عام 2015، وأربعة في عام 2016، وأربعة في عام 2017. ومع ذلك، كان هناك زيادة ملحوظة في الطلبات المعلقة، حيث بلغت 56 في عام 2018، و79 في عام 2019، و574 في عام 2020[22].

[21] www.aljazeera.com/features/2022/3/15/devastating-how-israel-is-pulling-palestinian-families-apart

[22] المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية: الحقوق الاسرية للنساء في القدس في ظل السياسات الاسرائيلية التمييزية : http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=15610&CategoryId=19

6.3.2 تأثير قانون الجنسية الإسرائيلي على النساء[23]

في 10 مارس 2022، أقرت إسرائيل قانون جديد للجنسية مصمم لتعزيز سياسات الفصل العنصري عن طريق ضمان الأغلبية الديموغرافية اليهودية. هذا القانون، الذي تم تمريره بتصويت 45 مقابل 15 في الكنيست، يعيد تبني العديد من بنود قانون الجنسية لعام 2003، الذي انتهى في يوليو 2021. انتهاء القانون السابق كان نتيجة عدم قدرة الائتلاف الحاكم على تأمين الأغلبية اللازمة لتجديده[24].

يحظر قانون الجنسية الجديد صراحةً على الفلسطينيين في القدس المحتلة أو ضمن الخط الأخضر التقدم بطلبات لم الشمل العائلي مع أزواج من الضفة الغربية أو غزة ما لم يكن الزوج فوق 35 عاماً والزوجة فوق 25 عاماً. تنطبق هذه القيود أيضًا على سكان سوريا والعراق ولبنان وإيران، التي تصنف كـ "دول عدوة" بموجب القانون[25].

أما بالنسبة للنساء الحاصلات على اقامات في القدس اللواتي يتزوجن، تتوقف طلبات لم الشمل التي قدمها أهاليهن، ويُطلب منهن تقديم طلب جديد بواسطة أزواجهن. بالمقابل، لا يُسمح للنساء اللاتي يحملن هويات الضفة الغربية بتقديم طلبات لم الشمل بأنفسهن؛ فقط أزواجهن الحاصلين على هويات القدس أو الجنسية الإسرائيلية يمكنهم القيام بذلك، حتى إن كانت هذه النساء تستوفين جميع المعايير المطلوبة. في حالات الطلاق، يُطلب من النساء إعادة تقديم طلبات لم الشمل من خلال أهاليهن الحاصلين على هويات القدس إن كان ذلك ممكناً ، وقد يواجهن تحديات إضافية نظراً لوضعهن كبالغات[26].

كما ويهدف القانون إلى منع "الحق في العودة التدريجي" للاجئين الفلسطينيين ويعتبر ضرورة للأمن الإسرائيلي وللحفاظ على الطابع اليهودي للدولة. ومع ذلك، تم انتقاده على نطاق واسع لطبيعته التمييزية وتأثيره الشديد على الأسر الفلسطينية، مما يجبرهم على العيش منفصلين أو تحت ظل الشك المستمر وعدم الوضوح في الرؤيا المستقبلية. يؤثر القانون على آلاف العائلات الفلسطينية، مما يجبرهم على الحصول على تصاريح إقامة مؤقتة يمكن إلغاؤها لأسباب أمنية، مما يحرمهم من الفوائد الاجتماعية والصحية ويقيد حريتهم في الحركة وفرص العمل[27].

عندما تسعى النساء الفلسطينيات للم الشمل تحت قانون الجنسية الإسرائيلي، تقع مسؤولية التقديم على الزوج الحاصل على الإقامة الدائمة أو الجنسية الإسرائيلية. في حالات العنف المنزلي، غالباً ما تمتنع النساء عن الإبلاغ عن إساءتهن للشرطة الإسرائيلية. هناك عدة أسباب لذلك، بما في ذلك اعتبار الشرطة الإسرائيلية جزءًا من قوة الاحتلال التي لا يثق بها الكثير من الفلسطينيين لحماية مصالحهم أو سلامتهم.

في حالة الطلاق، وبدون تعاون زوجها، يمكن أن تفشل طلبات لم الشمل العائلي للمرأة. هذا قد يعرض تصريح إقامتها للخطر، مما قد يجبرها على العودة إلى الضفة الغربية، ويفصلها عن أطفالها. حتى لو سعت للبقاء في القدس من خلال لجنة إنسانية، يمكن أن يطول هذا الإجراء، مما يتركها في حالة من عدم اليقين والضعف.[28] تعزز متطلبات الاعتماد على تعاون الزوج في العمليات القانونية والبيروقراطية دورة من الاعتمادية وتزيد من خطر الإساءة المستمرة.

تحت القوانين الإسرائيلية، يشمل إجراء تسجيل طفل لديه والد واحد يملك إقامة دائمة الوالد المقيم فقط، مما يستثني بشكل فعال الوالد من الضفة الغربية من تسجيل الطفل. ففي حال توفي الوالد المقيم قبل تسجيل الطفل أو في حالات الطلاق، تصبح قضايا الحضانة والتسجيل معقدة وقد تطول في المحاكم الإسرائيلية. وليزيد الأمور تعقيداً لا يمكن تسجيل الطفل من قبل الوالد غير المقيم إلا إذا تدخلت لجنة إنسانية، والتي نادراً ما تمنح الموافقة. وفي بعض الأحيان قد يتعين نقل الحضانة إلى قريب من الدرجة الأولى للوالد المقيم المتوفى حتى يتسنى إجراء التسجيل.

---

[23] يرجى الرجوع إلى الملحق 2 لمزيد من التفاصيل حول مقابلات الميدان وتحليل جلسات التفكير.

[24] قناة تايم الاسرائيلية: تقدم "قانون الجنسية" الجديد، بعد شهور من انتهاء حظر زواج الفلسطينيين: https://www.timesofisrael.com/new-citizenship-law-advances-months-after-ban-on-palestinian-spouses-lapsed/

[25] المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في اسرائيل: اسرائيل تعيد حظر لم شمل العائلات الفلسطينية. https://www.adalah.org/en/content/view/10576

[26] الجزيرة: الكنيست الإسرائيلي يمرر قانوناً يحظر زواج الفلسطينيين. https://www.aljazeera.com/news/2022/3/11/israels-knesset-passes-law-barring-palestinian-spouses

[27] المونيتور : قانون الجنسية الاسرائيلي يحظر لم شمل العائلات الفلسطينية. https://www.al-monitor.com/originals/2022/03/israeli-citizenship-law-blocks-palestinian-family-reunification

[28] الأثر الإنساني لحظر لم الشمل للنساء الفلسطينيات، مركز العمل المجتمعي بجامعة القدس، يوليو 2023.

في حالات الطلاق، تطلب وزارة الداخلية الإسرائيلية أن يكون للوالد المقيم الحضانة الحصرية للطفل حتى يتم تسجيله لدى سجل السكان الإسرائيلي. يعقد هذا الشرط الترتيبات المعيشية للطفل، الذي قد يكون غير قادر على العيش مع الوالد غير المقيم أو زيارته دون تعريض وضعه القانوني للخطر. بالإضافة إلى ذلك، هناك قيود تتعلق بالعمر على التسجيل؛ يمكن النظر في الأطفال دون سن 14 للحصول على إقامة دائمة، ولكن الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و18 عاماً مؤهلون فقط للحصول على تصريح إقامة. عادةً ما يكون الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاماً غير مؤهلين لأي شكل من أشكال الحالة المدنية بناءً على إقامة الوالد أو جنسيته، مما قد يتركهم بدون أي وضع قانوني، خاصةً في شرق القدس.

علاوة على ذلك، إذا توفي الوالد المقيم دون تأمين تسجيل الطفل، فلا يمكن للوالد غير المقيم تسجيل الطفل دون موافقة محددة، والتي من الصعب الحصول عليها. غالباً ما تجبر هذه الوضعية الطفل على البقاء في حالة قانونية محفوفة بالمخاطر، مما يؤثر على وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية والتعليم[29].

تعكس هذه القضايا أنماطاً أوسع من التمييز المتأصل في السياسات الإسرائيلية التي تؤثر على العائلات الفلسطينية، وخاصة النساء والأطفال، مما يزيد من تعرضهم للخطر في بيئة سياسية مشحونة[30].

6.3.3 الحركة والقيود على التنقل

عادةً ما يواجه الأزواج من الضفة الغربية الذين يحصلون على تصريح إقامة قيوداً على الحركة داخل إسرائيل. إذ يُحظر عليهم قيادة أي مركبة خلال السنوات الثلاث الأولى.[31] وبمجرد انتهاء هذه الفترة، يمكنهم بدء عملية تقديم طلب للحصول على رخصة قيادة، والتي تتطلب مشاركة كلا الزوجين وتقتصر على مركبة محددة، مما يقيد بشكل كبير حرية القيادة لديهم. هذا يتناقض بشكل حاد مع الامتيازات الأكثر تساهلاً الممنوحة فوراً للأزواج من دول أخرى بموجب القوانين الإسرائيلية.

بالإضافة إلى ذلك، عادة ما يُمنع هؤلاء الأزواج من الطيران من المطارات الإسرائيلية ما لم يكن ذلك في ظروف إنسانية، مما يجبرهم على السفر عبر الأردن. هذا الشرط لا يضيف فقط وقتاً وتكلفة كبيرة إلى رحلاتهم، بل غالباً ما يجبر الأزواج على السفر بشكل منفصل أو يواجهون صعوبات لوجستية معقدة في السفر معاً. علاوة على ذلك، يتطلب الخروج والعودة إلى إسرائيل دون تعريض وضعهم المدني للخطر تقديم طلب لتأشيرة معقدة، يتضمن ذلك تأمين تأشيرة إعادة دخول والحصول على تصريح من الأمن الإسرائيلي للصعود إلى الطائرة، مما ينطوي غالباً على أوقات معالجة غير متوقعة وطويلة.

علاوة على ذلك، يواجه الأزواج الحاصلون على تصريح إقامة ولكن بدون إقامة مؤقتة تحديات إضافية في الحركة عند العديد من نقاط التفتيش في الضفة الغربية. يُطلب منهم غالباً أخذ طرق محددة من خلال بعض المعابر للوصول إلى منازلهم في القدس، مما يعقد حياتهم اليومية ويزيد من شعورهم بالعزلة والضعف. تفرض هذه القيود بشكل جماعي عبءاً اجتماعياً وعاطفياً كبيراً ، مما يعمق تأثيرها على الرفاهية العامة للأفراد.

6.3.4 قيود الوصول إلى سوق العمل في القدس الشرقية

تشير الدراسات إلى أن معدل مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل بالقدس الشرقية منخفض بشكل ملحوظ، حيث استقر معدل التوظيف لديهن عند حوالي 12-13% خلال العقد الماضي. هذا المعدل المنخفض مرتبط بنظام تعليمي غير متطور يحد من فرص عملهن، مما يُبقيهن في دائرة الفقر والإقصاء الاقتصادي[32].

تتركز النساء بشكل أساسي في قطاعات مثل الزراعة والخدمات، مع تناقص وجودهن في قطاعات أكثر إنتاجية مثل الصناعة. يُؤدي هذا الفصل القطاعي إلى تقييد فرص عملهن وإمكانياتهن للتقدم الاقتصادي، وهو ما تُفاقمه سياسات إسرائيل التي تضعف قدرات الاقتصاد الفلسطيني المحلي الإنتاجية، والتي تعد حاسمة للقطاعات التي توظف النساء.[33] على الرغم من هذه

---

[29] الجزيرة: خمس طرق يميز فيها القانون الاسرائيلي ضد الفلسطينيين. https://www.aljazeera.com/news/2018/7/19/five-ways-israeli-law-discriminates-against-palestinians

[30] الأثر الإنساني لحظر لم الشمل للنساء الفلسطينيات، مركز العمل المجتمعي بجامعة القدس، يوليو 2023.

[31] Ibid

[32] جيروساليم بوست: النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية يكافحن من أجل دمجهن في سوق العمل. https://www.jpost.com/middle-east/palestinian-women-in-east-jerusalem-struggling-for-job-integration-499866

[33] الشبكة: فتح سوق العمل امام النساء الفلسطينيات. https://al-shabaka.org/briefs/unlocking-the-labor-market-for-palestinian-women

الفجوات، تظهر الدراسات أن معظم الرجال والنساء في القدس الشرقية يواجهون صعوبات في الوصول إلى سوق العمل الذي تسيطر عليه إسرائيل ويعملون في وظائف منخفضة المستوى، إذ تعمل النساء بالعادة في وظائف مثل البيع والتجميل والخدمات المنزلية والرعاية الصحية، بينما يعمل الرجال في البناء والبيع والخدمات المنزلية والنقل[34].

فبالاضافة لما سبق هناك مجموعة من التحديات الإضافية التي تُعيق وصول النساء إلى سوق العمل تشمل نقص خدمات رعاية الأطفال، مما يؤثر بشكل كبير على الأمهات اللواتي يحتجن إلى التوفيق بين العمل ومسؤوليات الأسرة. البيئة الاجتماعية السياسية المعقدة تحت السيطرة الإسرائيلية، المتسمة بقيود الحركة ونقاط التفتيش والحواجز العسكرية المنتشرة حول القدس والتي تحد من حركة النساء ووصولهن إلى فرص العمل خارج مجتمعاتهن المباشرة. يسهم ذلك في ارتفاع معدلات البطالة بين النساء مقارنة بالرجال ويحد من تمكينهن اقتصادياً[35].

في عام 2021، بينما كان حوالي 70% من الرجال الفلسطينيين واليهود نشطين في سوق العمل، كانت نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في القدس أقل بكثير، حيث بلغت فقط 26%، بينما بلغت نسبة النساء اليهوديات 82%. هذا التباين يسلط الضوء على العوائق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية العميقة التي تؤثر بشكل خاص على النساء الفلسطينيات، والتي تتأثر بكل من الأعراف الخاصة بالمجتمع والقضايا النظامية الأوسع في المدينة، من جهة، وعنصرية الإسرائيليين والقيود المفروضة على الوصول إلى سوق العمل من قبل أرباب العمل الإسرائيليين من جهة أخرى. تبرز هذه التحديات الحاجة الملحة للتدخلات المركزة لتعزيز الوصول إلى التوظيف والمساواة للنساء العرب في القدس، ومعالجة الفوارق العميقة التي تحد من مشاركتهن الاقتصادية[36].

في اجتماع مع مجموعة من النساء في القدس الشرقية، أعربت المشاركات عن الحاجة إلى برامج دعم الأعمال التجارية لمساعدتهن على التغلب على القيود مثل المحاسبة، العلامات التجارية، التسويق الإلكتروني، وورش العمل الحرفية. فيما يتعلق بالتدريب المهني، اتفقت المشاركات على أن ورش العمل التدريبية المقدمة حتى الآن لا ترقى بهم إلى المستوى التالي من المهارات الفنية والمتخصصة، والتي من شأنها أن تسمح لهن بإنشاء منتجات وخدمات قابلة للتسويق وعالية الجودة. كما وقامت المشاركات بسرد بعض التدريبات التي يمكن أن تساعد النساء في القدس الشرقية على بدء أعمالهن التجارية الخاصة مثل صناعة المجوهرات الإبداعية، تصميم الأخشاب والأثاث، إعادة تدوير وتعديل الملابس، تجهيز الطعام والطهي والتدريبات المتعلقة بقص وتصفيف الشعر. يمكن أن تشمل التدريبات الإدارية الأخرى المحاسبة، العلاج بالفن، السياحة والمرشدين السياحيين.

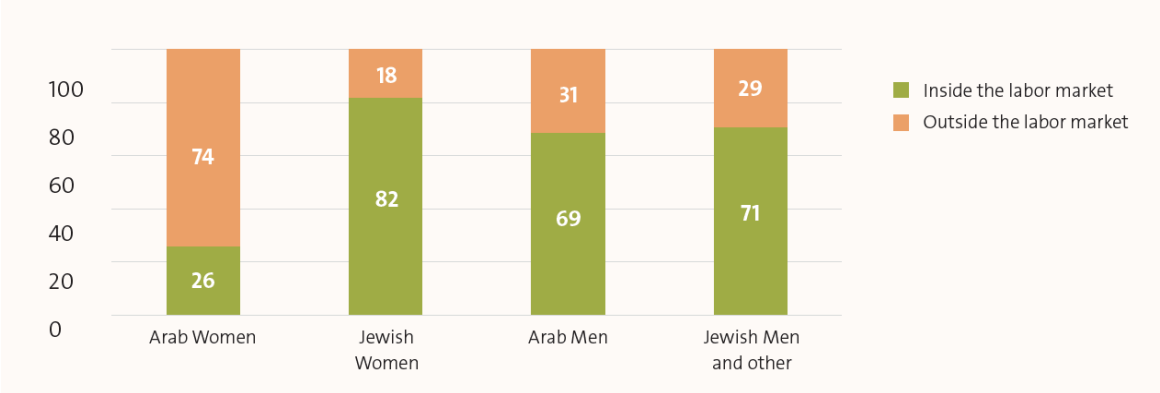

الشكل 1: توزيع سكان القدس (من سن 25 إلى 64 عاماً) حسب الجنس واندماجهم في سوق العمل[37].

[34] تمكين المرأة في المجتمعات المهمشة بالقدس الشرقية – جذور 2017: https://www.juzoor.org/cached_uploads/download/2022/10/01/final-reserch-report-empowering-women-in-marginalized-east-jerusalem-communities-1664616297.pdf

[35] جيروسالم بوست: النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية يكافحن من أجل الاندماج في سوق العمل. https://www.jpost.com/middle-east/palestinian-women-in-east-jerusalem-struggling-for-job-integration-499866

[36] الرؤيا الفلسطينية: وضع برامج الإرشاد والتوجيه المهني في القدس الشرقية. https://palvision.ps/publications/the-status-of-vocational-counseling-and-guidance-programs-in-east-jerusalem/

[37] Ibid

7.دور المجتمع المدني في القدس الشرقية في تعزيز المساواة بين الجنسين وتقوية الصمود

في القدس الشرقية، لا يستجيب عدد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية لاحتياجات السكان الفلسطينيين. فمنذ عام 1967، تم إغلاق أكثر من 100 منظمة غير حكومية فلسطينية. الأساس القانوني لهذه السياسة يأتي تحت لائحة 119 من لوائح الدفاع (الطوارئ) لعام 1945، وهي قانون مُعدل من عهد الانتداب البريطاني في فلسطين.[38] بينما يُقدر أن حوالي 23% من إجمالي عدد المنظمات في إسرائيل، والذي يُقدر بـ 17965، تعمل في القدس وتتراوح ميزانياتها السنوية بين 15 و25 مليار شيكل جديد.[39] ضعف المجتمع المدني في الجزء الفلسطيني من المدينة يعود إلى نقص الميزانيات، أزمة القيادة المتمثلة في غياب التأثير الوطني الفلسطيني في القدس، والعملية المستمرة للتدهور الاجتماعي في القدس الشرقية على مدى العقود الأخيرة مما يجعل من الصعب على منظمات المجتمع المدني العمل وتقديم الخدمات.

للتغلب على هذه القيود، تعمل المنظمات المجتمعية على تقوية الروابط والعلاقات المتبادلة بين المنظمات المختلفة، بعضها يعمل على مستوى الشبكات مثل العلاقة بين جامعة القدس و"برج اللقلق"، على سبيل المثال. تجد هذه الاتصالات تعبيرها في المبادرات والفعاليات المشتركة، ومن خلال الدعم المتبادل والتمويل. علاوة على ذلك، يتم تنظيم عدد كبير من منظمات المجتمع المدني تحت منظمات مظلة تهدف إلى حمايتها وتعزيز مصالحها المشتركة (مثل شبكة حماية وشبكة مستشفيات القدس الشرقية EJHN) .

من الجدير بالذكر أن منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية قد طورت هوية قوية وشبه مستقلة تجاوزت الانقسامات السياسية الداخلية الفلسطينية ومهدت الطريق للتعاون بين الفصائل المختلفة داخل المجتمع. ومع ذلك، وبسبب ضعف وجود السلطة الفلسطينية في القدس الشرقية، يجد الفلسطينيون أنفسهم منعزلين عن النظام السياسي في الضفة الغربية مما قد يؤثر على عمل مؤسسات المجتمع المدني في القدس الشرقية، خاصة عندما يواجهون القبول التدريجي للسكان الفلسطينيين في المدينة، وخاصة الشباب، للدعم الذي تقدمه بلدية القدس ومؤسسات إسرائيلية أخرى. لقد أشار أحد مشاريع البحوث الإسرائيلية إلى الدور المهم الذي تلعبه لجان الأحياء المحلية، التي شجعتها بلدية القدس، في توفير منصة لجميع التيارات السياسية والاجتماعية والتي تعمل كقيادة محلية فعالة للفلسطينيين في القدس كبديل للقيادة الوطنية الفلسطينية. تذكر الأبحاث أن "هذه اللجان قد أقامت في السنوات الأخيرة حواراً عملياً مع السلطات الإسرائيلية بهدف تحسين جودة الحياة للسكان؛ وقد بدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها بالفعل".[40] ومن الامثلة على الخدمات التي تقدمها بلدية القدس هي الخدمات الاجتماعية للنساء الفلسطينيات. حيث يقود مكاتب الرعاية الاجتماعية في القدس الشرقية، التدخلات المتعلقة بالجندر، ويركز على دعم ضحايا العنف المنزلي.

7.1 تعزيز المساواة بين الجنسين

في القدس الشرقية، تُعد منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية جزءاً لا يتجزأ من معالجة القضايا القائمة على النوع الاجتماعي وتعزيز تمكين النساء، وسط المشهد الاجتماعي السياسي المعقد، تلعب هذه المنظمات دوراً حيوياً في الدفاع عن حقوق النساء وزيادة الوعي بعدم المساواة الجندرية. من خلال جهودها، تساعد هذه المنظمات على مواجهة الأعراف الاجتماعية والأطر القانونية التي تعيق النساء تقليدياً.

التعليم والتدريب هما من المجالات الأساسية التي تحدث فيها منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية تأثيراً كبيراً . فمن خلال توفير ورش العمل، التدريب المهني، والبرامج التعليمية، تُؤهل هذه المنظمات النساء بالمهارات الأساسية، مما يعزز

[38] Ibid

[39] معهد القدس لبحث السياسات: المجتمع المدني في القدس: البحث المنهجي والرصد، ليؤور ريجيف، مارك شترن، وإريلا جانان، القدس، يوليو 2018. https://jerusaleminstitute.org.il/wp-content/uploads/2019/06/PUB_civil-society-published_eng.pdf

[40] Ibid -

فرصهن في العمل وتزيد من ثقتهن بأنفسهن. هذا التمكين حاسم في منطقة تظل فيها مشاركة النساء في سوق العمل الرسمي منخفضة بشكل ملحوظ.

التمكين الاقتصادي هو تركيز حيوي آخر. إذ تسهّل منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية فرص الوصول للتمويل الصغير، التدريب على ريادة الأعمال، والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها نساء، مما يساعدهن على أن يصبحن مستقلات اقتصادياً ويلعبن أدواراً أكبر في مجتمعاتهن. هذه الجهود لا تحسن الحياة الفردية فحسب، بل تساهم أيضاً في استقرار اقتصادي أوسع.

الدعم والخدمات القانونية التي تقدمها هذه المنظمات حاسمة في منطقة قد لا يكون للنساء فيها وصول كافٍ إلى النظام القانوني الرسمي أو قد لا يحمي النظام حقوقهن بشكل كامل. غالباً ما تساعد منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية النساء اللواتي يواجهن العنف القائم على النوع الاجتماعي أو التمييز، مقدمةً لهن الاستشارة والتمثيل القانوني.

الشكل 2: يظهر توزيع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية حسب القطاع في القدس الشرقية[41].

تلعب منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المجتمعية القاعدية (CSOs/CBOs) دوراً محورياً من خلال تشكيل شبكات توفر الدعم الاجتماعي ومنصة للنساء لتبادل التجارب واستراتيجيات التأقلم للتنقل عبر العقبات الشخصية والمهنية. إذ تعزز هذه الشبكات التضامن والعمل الجماعي، والتي تعتبر مهمة بشكل خاص في البيئات المحافظة حيث قد تُهمش قضايا النساء أو يتم تجاهلها.

مثال بارز على مثل هذه الشبكة هو "شبكة الحماية"، والتي شكلت بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وتقودها جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية(PFPPA) ، إلى جانب تسعة أعضاء آخرين بما في ذلك جميعة الشابات المسيحية ، جامعة القدس، مركز دراسات المرأة، برج اللقلق، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، جمعية شباب البلدة القديمة، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، جذور للتنمية الصحية والاجتماعية، والمركز الفلسطيني للإرشاد. إذ تهدف هذه الشبكة إلى إنشاء نظام إحالة بين الأعضاء لتوفير خدمات شاملة ومتكاملة ضمن مجالات تدخلهم المحددة.

علاوة على ذلك، يساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان في إنشاء "مساحات آمنة" داخل عيادات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وخاصة في البلدة القديمة بالقدس والمناطق المحيطة بها.إذ تقدم هذه المساحات مجموعة متنوعة من خدمات الدعم للمجتمعات الأكثر عرضة للخطر. بالإضافة إلى ذلك، طورت الشبكة دليلاً يقدم إرشادات ورؤى حول قضايا الأسرة والمجتمع لأعضائها وأصحاب المصلحة الآخرين. على الرغم من أن بعض أعضاء الشبكة قد وصفوا هذه التدخلات بأنها محدودة أو

[41] ورقة حقائق، مطرودون: معاناة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية – مركز القدس لحقوق الإنسان - سبتمبر 2023. متاح على: file:///C:/Users/wb541161/Downloads/Factsheet_NGOs_in_Jerusalem.pdf

تجريبية، فقد أعرب الشركاء الرئيسيون عن شعور قوي بالملكية والإيمان بأهمية المبادرة، مؤكدين على دورها الحاسم في معالجة ودعم قضايا النساء في المنطقة.

7.2 تعزيز صمود المجتمعات الفلسطينية في القدس الشرقية

تم إجراء مسح للمنظمات المجتمعية المدنية في مدينة القدس لتوفير نظرة شاملة حول طبيعة عمل هذه المنظمات وتداخلاتها. إذ تم توزيع استبيان على قائمة من المنظمات التي تعمل في القدس الشرقية حول مواضيع متنوعة ومجموعة من النساء والمستفيدين المهمشين. أبرزت النقاشات التي حصلت مع المنظمات التي شملها الاستطلاع والمقابلات التزاماً موحداً بضرورة التمكين، والشمولية، وتنمية المجتمعية المستدامة. يعكس هذا الالتزام المشترك النية الاستراتيجية بين هذه الكيانات لتعزيز الازدهار الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في مجتمعاتهم. تعمل هذه المنظمات بصيغة تكاملية لتعزيز مجتمع مرن وممكّن في القدس الشرقية، نحو المزيد من المساواة والعدالة.

تركز الجهودهم المشتركة على الدفاع عن حقوق النساء الفلسطينيات الشاملة، وتدعو لضمان التمتع الكامل بحقوقهن الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية، والسياسية ضمن دولة فلسطين المستقلة والديمقراطية المستقبلية. يستند هذا الدفاع إلى تعزيز العدالة بين الجنسين، والمساواة، والالتزام بالقانون.

في مجال تنمية المجتمع، تسعى هذه الكيانات إلى الانخراط ورفع الوعي، بهدف تنمية مجتمع مستنير، مبدع، وعملي في القدس يدعم حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين، العدالة الاجتماعية، والارتباط القوي بأرضهم.

منظمات مثل جمعية الهلال الأحمر في القدس تؤكد على أهمية تقديم خدمات إنسانية ورعاية صحية واجتماعية عالية الجودة للجميع، وخاصة للمجموعات الأكثر عرضة للخطر. كما أنها تدعم الجهود الفكرية والثقافية والفنية بين الفلسطينيين لضمان حياة كريمة مستندة إلى مبادئ حقوق الإنسان، والتي تشمل تمكين الشباب والنساء من خلال المبادرات التعليمية والأنشطة الثقافية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك تأكيد كبير على تعزيز الممارسات الصديقة للبيئة والمستدامة ضمن المجتمع، مما يعزز الرفاهية البشرية والبيئية. تدافع هذه النهج عن الحقوق والخدمات المترابطة دون تمييز.

لدعم السكان المعرضين للخطر، تُقدم فرص تأهيلية وتعليمية شاملة للأطفال ذوي الإعاقة، مما يضمن حصولهم على خدمات صحية ذات جودة ومشاركتهم الكاملة في المجتمع.

علاوة على ذلك، تقدم هذه المنظمات الدعم النفسي والاجتماعي عبر شرائح المجتمع المختلفة، بالإضافة إلى خلق بيئة تعزز الرفاهية العامة. كما أنها تركز على التمكين الاقتصادي والاجتماعي من خلال المبادرات التعليمية والاستشارية والتدريبية التي تهدف إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. تم تحديد سبعة قطاعات مختلفة كمجالات تدخل رئيسية للمنظمات المجتمعية (i) :خلق فرص عمل وتنمية المجتمع من خلال التدريب وخلق فرص عمل للشباب؛ (ii) حماية الطفل؛ إعادة تأهيل وتعليم شامل للأطفال ذوي الإعاقات؛ (iii) دعم المجتمع والخدمات، بما في ذلك الأنشطة التعليمية والعلاجية والثقافية والرياضية والفنية، ومخيمات الكشافة والمخيمات الصيفية للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة؛ (iv) برامج تمكين للشباب والنساء، مع التركيز على التمكين الاقتصادي والاجتماعي؛ (v) التعليم والإرشاد في مجالات العلوم الطبيعية، التكنولوجيا، الهندسة، الرياضيات، وغيرها من العلوم التعليمية والتطبيقية؛ (vi) التدريب المهني والفني الموجه نحو القيادة والابتكار؛ (vii) الصحة والدعم النفسي والاجتماعي بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛ (viii) التنمية الاقتصادية وحماية النساء ومحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال الخدمات الداعمة والتعليم.

7.3 التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية

وفقًا للاجتماعات التي أُجريت مع رؤساء وموظفي بعض منظمات المجتمع المدني والقاعدية في القدس الشرقية، أفادوا بأن المنظمات في القدس الشرقية تواجه مجموعة من التحديات التي تؤثر بشكل كبير على قدرتها على العمل بفعالية، خاصة تلك التي تعمل على قضايا النوع الاجتماعي وتمكين النساء. تنبع هذه التحديات من الديناميكيات الاجتماعية السياسية والقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

القيود المالية والتدقيق في التمويل: غالباً ما تواجه المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في القدس الشرقية قيوداً مالية شديدة. يكون التمويل متقطعاً ويخضع لتدقيق شديد من قبل السلطات الإسرائيلية، مما يؤدي إلى تأخيرات وأحياناً إلى حظر المعاملات المالية. يشكل هذا الوضع من عدم الاستقرار المالي من تحديات على المنظمات غير الحكومية للحفاظ على عمليات متسقة وتقديم عمل مستقر، مما يقوض قدرتها على إجراء تخطيط طويل الأمد وتنفيذ البرامج. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يكون التمويل الذي تتلقاه مشروطاً ، مما يتطلب من المنظمات غير الحكومية الالتزام بشروط المانحين الصارمة التي قد لا تتماشى دائماً مع الواقع المحلي أو الاحتياجات الملحة للمجتمع.[42] إذ يمكن أن تقيد هذه الطبيعة المشروطة للتمويل نطاق أنشطة المنظمات غير الحكومية، مما يجبرها على تكييف برامجها لتناسب أولويات المانحين بدلاً من الاحتياجات المحلية.

علاوة على ذلك، تضيف عمليات التدقيق والفحوصات الأمنية التي تفرضها عدة جهات مانحة تأخيرات إضافية على صرف الأموال. تشمل هذه العمليات فحوصات دقيقة تهدف إلى ضمان عدم سوء استخدام الأموال، ولكنها يمكن أن تعمل أيضاً كعائق أمام الدعم المالي في الوقت المناسب. غالباً ما تفحص عمليات التدقيق كل جانب من جوانب عمليات المنظمة غير الحكومية والانتماءات، والتي يمكن أن تكون صارمة بشكل خاص في بيئة سياسية حساسة مثل القدس الشرقية. يمكن أن يحد هذا التدقيق المفرط للمانحين، خاصة الدوليين، من التعامل مع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، خوفاً من التبعات السياسية المحتملة أو اتهامات دعم قضايا مثيرة للجدل. ونتيجة لذلك، تزيد هذه التحديات من الضغوط المالية على المنظمات غير الحكومية، مما يؤثر بشكل كبير على فعالية عملياتها وقدرتها على خدمة المجتمع بشكل فعال.

العقبات التشغيلية والقانونية: يتقلص المجال التشغيلي للمنظمات غير الحكومية بشكل متزايد بسبب مجموعة من العقبات القانونية والإدارية. تقيد السياسات الإسرائيلية بشكل متكرر قدرة هذه المنظمات على التسجيل القانوني، وتلقي المساعدات الأجنبية، والعمل دون تدخل.[43] على سبيل المثال، غالباً ما تتطلب الأنشطة العامة موافقات صعبة المنال، وتواجه المنظمات تهديداً مستمراً بالإغلاق أو تقليص أنشطتها إذا كانت تُعتبر حساسة سياسياً.

الحواجز الاجتماعية - السياسية: يفرض واقع القدس بيئة اجتماعية - سياسية معقدة وتحديات فريدة. إذ تعيق حواجز الفصل، ونقاط التفتيش، وسياسات تقييد الحركة بشكل كبير قدرة موظفي المنظمات غير الحكومية والمستفيدين على التنقل، مما يحد من قدرتهم على الوصول ومساعدة المجتمع الأوسع.[44] علاوة على ذلك، يُحظر على المنظمات غير الحكومية التفاعل رسمياً مع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، مما قد يؤدي إلى إغلاق المنظمات أو حظر أنشطتها تحت مزاعم مختلفة متعلقة بالأمن والإرهاب. تؤثر هذه القيود أيضاً على قدرة النساء على المشاركة في البرامج، خاصة تلك الموجهة نحو التمكين الاقتصادي والتوعية بالحقوق.

المقاومة الثقافية والاجتماعية: تواجه المنظمات غير الحكومية التي تروج للمساواة بين الجنسين وحقوق النساء غالباً مقاومة ثقافية واجتماعية داخل المجتمعات الفلسطينية نفسها. يمكن أن تجعل الأعراف الاجتماعية المحافظة من الصعب معالجة قضايا مثل العنف المنزلي، توظيف النساء، أو حقوق الإنجاب بشكل علني وفعال.

تحديات التنسيق: تواجه المنظمات غير الحكومية والمجتمعية في القدس الشرقية أيضاً تحديات تنسيقية كبيرة. إذ يؤدي غياب قيادة فلسطينية قوية ومتماسكة وإطار استراتيجي لتدخلات المجتمع المدني إلى جهود مجزأة عبر مبادرات مختلفة. فبدون استراتيجية مركزية أو إرشاد، غالباً ما تعمل هذه المنظمات بمعزل، مما يؤدي إلى تكرار الجهود واستخدام غير فعال للموارد.[45] لا يقتصر هذا النهج المتفكك على تقليل فعالية البرامج الفردية فحسب، بل يعيق أيضاً القدرة على تقديم جبهة موحدة في الدفاع عن تغييرات السياسات أو التفاوض مع السلطات الإسرائيلية. يزيد عدم التكيف الوطني للتدخلات الناجحة من تعقيد المشهد، حيث تعجز المنظمات عن توسيع نطاق الحلول ذات التأثير عبر مجتمعات مختلفة أو تكييف الاستراتيجيات التي يمكن أن تعالج التحديات الفريدة التي تواجهها في القدس الشرقية. من الضروري معالجة هذه المسائل التنسيقية لتعزيز الأثر العام واستدامة جهود المجتمع المدني في المنطقة.

---

[42] تضاؤل المساحات في فلسطين: استراتيجية استعمارية إسرائيلية لإزالة الطابع السياسي عن المجتمع المدني الفلسطيني - مركز بديل لحقوق الإقامة واللاجئين الفلسطينيين - أغسطس 2022

[43] Ibid

[44] مطرودون: معاناة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية – مركز القدس لحقوق الإنسان - سبتمبر 2023

[45] دراسة مبدئية حول ظروف عمل المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة - المركز الدولي للمجتمع المدني - مارس 2022.

ارتفاع تكاليف المعيشة والنفقات التشغيلية في القدس الشرقية والتي تعتبر أعلى بكثير مقارنة بأجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية. ففي عام 2022، صنفت البيانات التي جمعتها شركة ECA International الاستشارية العالمية القدس كواحدة من أغلى المدن في العالم، حيث احتلت المرتبة الخامسة عشر[46]، ولا يبدو أن هناك أي توقعات لتخفيف هذه التكاليف في القريب العاجل. تشكل هذه التكاليف العالية تحديات كبيرة للشركات ومنظمات المجتمع المدني العاملة في المنطقة. الإيجارات وفواتير الخدمات والتكاليف التشغيلية العامة مرتفعة، مما يثقل كاهل ميزانيات المنظمات غير الحكومية ويحد من قدرتها على التوظيف والاحتفاظ ب بموظفيها. هذا العبء المالي قد يجبر المنظمات على تقليص أعمالها أو النظر في نقل بعض جوانب عملها إلى مناطق أقل تكلفة، مثل الضفة الغربية، حيث تكون التكاليف أقل ومن الممكن تحملها.

ولكن لهذا الاعتبار مشاكل إذ يمكن أن يؤثر نقل أو إخفاء الأنشطة على فعالية ووصول المنظمات غير الحكومية، خاصة تلك التي تلبي احتياجات محددة لسكان القدس الشرقية. فقد يؤدي نقل العمليات إلى الضفة الغربية إلى قطع الصلة بين هذه المنظمات والمجتمعات التي تخدمها في القدس الشرقية، مما يؤدي إلى تقليل التأثير والانفصال المحتمل عن الاحتياجات والظروف الفورية للسكان المستهدفين. كما أن الحاجة لإدارة العمليات عبر مواقع متعددة قد تقدم تحديات لوجستية وتكاليف إضافية، مما يعقد إدارة المشروعات والتنسيق.

8. النتائج

تم تقييم الفجوات والمحاور الاساسية التي يرتكز عليها عدم المساواة بين الجنسين وتحديد الاحتياجات والعقبات والقيود الخاصة التي تواجه النساء اللواتي يعانين من صعوبات (التمييز، العنف القائم على النوع الإجتماعي، الضعف الاقتصادي والاجتماعي...)، وغيرها من الفئات المستضعفة القاطنة في القدس الشرقية، مع تسليط الضوء على نقاط قوتهن وضعفهن. تم تحديد النتائج التالية كجزء من تقييم الفجوات وعدم المساواة كما عبرت عنها الأطراف المعنية ويجب معالجتها من خلال مبادرات تعتمد على الخدمات المدعومة ضمن برنامج AJIR+ .

بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في المعلومات والاحصائيات المتعلقة بنسبة حالات العنف القائم على النوع الإجتماعي، والنساء ذوات الإعاقة، والمسنين، ومشاركتهم في سوق العمل، والمشاركة المدنية وغيرها. هذه المعلومات ضرورية لبناء نهج قائم على الأدلة لتصميم البرامج وتنفيذ التدخلات الهادفة إلى تحسين الخدمات وتعزيز المساواة بين الجنسين.

8.1 النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق النساء في القدس الشرقية

التعليم : تظهر الدراسة أن معظم النساء في القدس الشرقية لديهن إمكانية الوصول إلى التعليم، ولكن ذلك لا يزيد بالضرورة من معدلات مشاركتهن في سوق العمل أو يضمن المساواة في الأجور. أيضاً ، ذكرت التغذية الراجعة أن هذا قد يتغير بسبب الإعتبارات المجتمعية إذ لا تزال بعض المجتمعات تقاوم تعليم النساء وتشجع على الأدوار التقليدية لهن كربات منزل ورعايه للأطفال. تفضل هذه الأعراف الاجتماعية التمييزية الزواج المبكر وتحد من وصول النساء إلى العمل والائتمان. بالإضافة إلى ذلك، تواجه البرامج التي تنفذها منظمات المجتمع المدني والتي تهدف إلى تمكين النساء وتثقيفهن حول المساواة الجندرية تحديات كبيرة بسبب الطبيعة المحافظة لبعض شرائح المجتمع والتوترات السياسية الشاملة. غالباً ما تواجه المبادرات مقاومة من المجموعات المحلية التي تعتبرها غير مناسبة ثقافياً ، خاصةً عندما تتحدى هذه البرامج الأدوار التقليدية لكلا الجنسين أو تتضمن مواضيع حساسة مثل الجنسانية.

التوظيف: بالنسبة للنساء الفلسطينيات اللواتي يحاولن دخول سوق العمل الإسرائيلي، تشكل الأعراف الاجتماعية والحواجز اللغوية تحديات كبيرة، تضاف إلى التمييز العنصري القائم والتحيزات المبنية على النوع الإجتماعي. تجعل هذه العقبات الثقافية-الاجتماعية من الصعب على النساء الفلسطينيات الوصول إلى فرص العمل والتنقل بفعالية في بيئات العمل. بالإضافة

[46] 24الاخبارية: سكان القدس الشرقية يكافحون مع ارتفاع تكاليف المعيشة: "الوضع الاقتصادي في القدس صعب جدًا".
https://www.i24news.tv/en/news/israel/society/1656946949-east-jerusalem-residents-struggle-with-soaring-cost-of-living

إلى ذلك، فقد أدى التصعيد الذي تلى أحداث السابع من أكتوبر إلى تفاقم التمييز في سوق العمل،[47] مما أثر بشكل خاص على الشباب والنساء الفلسطينيين. وقد تفاقم هذا بسبب زيادة العنف في مكان العمل والتمييز الاجتماعي.

وجدت الدراسة أن نقص حضانات أو مراكز رعاية نهارية بأسعار معقولة يجبر النساء عادةً على البقاء في المنزل لرعاية أطفالهن، وبالتالي يحتاج الآباء والأمهات الذين لديهم أطفال صغار إلى خدمات رعاية طفل بأسعار معقولة ليتمكنوا من العمل. إذا استنزفت تكاليف رعاية الأطفال الأجر إلى درجة تجعل العمل غير مجدٍ مالياً ، فمن المستبعد أن يسعى الوالدان، وغالباً الأمهات، للحصول على وظيفة. تحد هذه العوامل بشكل جماعي من فرص العمل للرجال والنساء الفلسطينيين وتعمق الفجوة الاقتصادية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المدينة، مما يؤدي إلى توسع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بينهم.

ريادة الأعمال والشركات الناشئة: كشفت الأبحاث أن النساء في القدس الشرقية يُظهرن اهتماماً كبيراً بإطلاق مشاريعهن الخاصة، على الرغم من أنهن لا يزلن يمثلن أقلية بين رواد الأعمال في البلاد. يُعزى هذا الاهتمام إلى الوضع السياسي المتوتر في المدينة والوصول المحدود إلى سوق العمل، مما يدفع النساء إلى السعي نحو الاستقلالية في أعمالهن. عند الاستفسار عن أسباب تفضيلهن للعمل الحر، أشارت النساء إلى أن التوازن الأفضل بين العمل والحياة الشخصية، بالإضافة إلى الحاجة الاقتصادية، يمثلان الدوافع الرئيسية لهذا الاختيار.

العنف القائم على النوع الاجتماعي: تعاني النساء في القدس الشرقية من عدم المساواة بشكل ملحوظ، خاصةً تلك اللواتي يتعرضن للعنف المنزلي من قبل الذكور في الأسرة. تُظهر الأبحاث أن أكثر من 40.3% من النساء المستطلعات آرائهن أدركن استمرار العنف أو التصرفات المهينة تجاههن استناداً إلى جنس أطفالهن، مما يبرز التحيزات العميقة والتحديات الاجتماعية. يتفاقم الوضع بالنسبة للنساء المشاركات في عملية لم الشمل العائلي، حيث تضيف التعقيدات السياسية الإسرائيلية-الفلسطينية إلى عدم اليقين القانوني والاجتماعي الممتد الذي يواجهنه، مما يزيد من مخاطر الضغط النفسي ويحد من قدرتهن على الوصول إلى خدمات أساسية مثل الرعاية الصحية والدعم القانوني. العراقيل البيروقراطية والإطارات القانونية المتشابكة تعيق جهود عمليه لم الشمل، مما قد يؤدي إلى حرمان النساء من حقوق الإقامة وفرص العمل والمزايا الاجتماعية. الاعتمادية المتأصلة في عملية لم الشمل على تعرض النساء للخطر، حيث قد يصبح وضعهن القانوني معتمداً على شركائهن الذكور أو أفراد أسرتهن، مما يمكن أن يُطيل دورة العنف المنزلي ويحد من استقلاليتهن، ويجعل من الصعب عليهن طلب المساعدة أو الفرار من الظروف الصعبة التي يعشنهن.

حقوق الصحة الجنسية والإنجابية: تستفيد النساء في القدس الشرقية من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية التي توفرها خدمات التأمين الصحي الإسرائيلي. ومع ذلك، تظهر الأبحاث أن الرجال منقسمون فيما بينهم بشأن استقلالية النساء في القرارات الإنجابية، بما في ذلك تخطيط الأسرة. بينما دعم أكثر من نصفهم هذا الحق، كان هناك تردد ومعارضة كبيرة من الآخرين، مما يعكس الحاجة لمعالجة هذه المسألة في البرامج المستقبلية التي تشمل الرجال والأولاد.

الحساسية الثقافية والأعراف الاجتماعية: من أجل تقليص الفجوة في عدم المساواة بين الجنسين، تظهر الأبحاث أهمية إشراك أفراد المجتمع بنشاط، وخاصة الرجال والأولاد، في تصميم وتنفيذ البرامج. تعتبر البرامج التي تشرك الرجال والقادة المحليين والدينيين في مبادرات المساواة بين الجنسين فعّالة بشكل خاص، حيث تساعد على تحويل الأعراف الاجتماعية تدريجياً وزيادة قبول وتأثير البرامج. تعتبر قضايا حقوق المرأة في الميراث حساسة ثقافياً على الرغم من أنها مُنظمة بوضوح بموجب الشريعة الإسلامية. تظهر الأبحاث أن النساء غالباً لا يتلقين حصتهن من الميراث، مما يسلط الضوء على قضية كبيرة تتعلق بالمساواة بين الجنسين. قد تكون الاختلافات في كيفية تطبيق أو إدراك قوانين الميراث متأثرة بالممارسات العائلية أو الثقافية أو الدينية ولكنها تعكس أيضاً نقصاً في الفهم الواضح لحقوق الميراث وكيفية تطبيق هذه الحقوق أو احترامها.

[47] إعلام هيوستن العام: فلسطينيو إسرائيل يشيرون إلى التهديدات والفصل والتمييز بعد 7 أكتوبر.
https://www.houstonpublicmedia.org/npr/2023/11/21/1213892449/palestinians-in-israel-cite-threats-firings-and-discrimination-after-oct-7/

8.2 النتائج المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز المساواة بيت الجنسين في القدس الشرقية

توفير خدمات متكاملة وشاملة :يشكل عدم الاستقرار السياسي والانتهاكات المستمرة والقيود المفروضة على المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية عقبات كبيرة أمام منظمات المجتمع المدني الأساسية في جهودها لتقديم الخدمات للسكان الأكثر تضرراً. تعمل إسرائيل بوتيرة سريعة على تهميش الأجزاء العربية من المدينة، تاركةً عدداً قليلاً من المؤسسات قادرة على توفير الحماية والخدمات والوصول المحدود لأولئك الذين هم في أمس الحاجة. تظهر الأبحاث أهمية اعتماد نهج شامل لتقديم الخدمات يشمل الصحة، الدعم القانوني، التعليم، والرعاية النفسية الاجتماعية. يعتبر هذا النموذج مفيداً بشكل خاص في القدس الشرقية حيث يخلق عدم الاستقرار السياسي ووصمات العار الاجتماعية حواجز كبيرة أمام النساء الباحثات عن المساعدة. على الرغم من الإجماع على فوائد الخدمات المتكاملة للتخفيف من الحرج والوصم المرتبط بالوصول إلى الدعم—خاصة للقضايا الحساسة مثل العنف القائم على النوع الإجتماعي وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية—لا تستطيع العديد من المؤسسات تنفيذ مثل هذه البرامج الشاملة بشكل كامل بسبب محدودية الموارد والقيود السياسية. تظهر الأبحاث أيضاً أن البرامج التي تستهدف فئات أخرى مستضعفة مثل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة التي تستهدف أعضاء في المجتمع بما في ذلك الشباب ناقصة.

عدم استقرار التمويل واستدامة العمليات: يؤثر المناخ الجيوسياسي المتقلب مباشرة على استقرار التمويل، حيث تواجه العديد من المؤسسات تقليصات في التمويل أو تغيرات في أولويات المانحين بسبب الوضع السياسي أو الأحداث العالمية مثل جائحة كوفيد-19. يشكل هذا التقلب تحدياً لاستدامة البرامج ويجبر المؤسسات على التكيف المستمر مع المشهد المالي المتغير، وغالباً ما يكون ذلك على حساب استمرارية البرنامج والاحتفاظ بالموظفين. لهذا تأثير خاص في قيادة النساء والشباب نحو مستوى أعلى من بناء القدرات[48].

البنية التحتية والتحديات التنافسية: لا تتعامل المؤسسات في القدس الشرقية فقط مع نقص في البنية التحتية ولكنها تواجه أيضاً منافسة من المؤسسات الإسرائيلية التي غالباً ما تتمتع بتمويل أفضل ووصول أكبر إلى الموارد. تظهر هذه المنافسة بشكل واضح في قطاعات مثل التعليم والصحة وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي، حيث تكافح المؤسسات الفلسطينية غالباً لتقديم جودة مماثلة بسبب قيود الموارد.

التأثير المحدود للشبكات القائمة: بينما تسعى العديد من المؤسسات للتفاعل مع الشبكات وبناءها لخدمة مجتمعاتها بشكل أفضل ومواجهة التحديات السياسية والمالية، فإن تأثير هذه الشبكات، مثل شبكة حماية، ضعيف ويحتاج إلى تعزيز. تقييد القدرة على تنفيذ الأنشطة بشكل جماعي وتحديات التنسيق، تحد من قدرة هذه الشبكات على تنفيذ تغييرات ذات معنى أو الدفاع بفعالية عن مجتمعاتها.

9. التوصيات

لمعالجة الاحتياجات الفريدة والتحديات التي تواجه النساء والشباب في القدس الشرقية، من الضروري للمنظمات المجتمعية تطوير تدخلات استراتيجية تهدف إلى تعزيز عملها في مجال المساواة بين الجنسين وتمهيد الطريق للاستدامة طويلة الأمد والتحول الاجتماعي. تظهر الأبحاث أن الاحتياجات المتزايدة للمجتمعات الفلسطينية في القدس الشرقية وتقلص ميزانيات منظمات المجتمع المدني تجعل من الصعب معالجة هذه الاحتياجات. وعليه، يمكن للتوصيات التالية أن توجه المؤسسات، عند التقديم للتمويل، لتحديد أفضل التدخلات لمعالجة النتائج الرئيسية المحددة في القسم 6. يُشجع على أن تقدم المؤسسات مقترحات تدمج الخدمات الشاملة، وتشرك المجتمع بفعالية، وتعزز شبكات الدعم من خلال نهج مبتكرة. ينبغي أن تخلق هذه

[48] أوضحت الشابات أن التدريب المهني سيتوقف عند مستوى المبتدئين بسبب قيود التمويل، وهو ما تعتبره هؤلاء النساء له تأثير ضعيف على تمكينهن.

الأنشطة تأثيرات ملموسة من خلال معالجة الحواجز النظامية والتحديات اليومية التي يواجهها سكان القدس الشرقية، وخاصة النساء والشباب، وينبغي أن تركز على واحدة أو أكثر من الأنشطة التالية لمعالجة الفجوات في المساواة في المجتمع وتحسين خدماتها.

9.1 الأنشطة التي تعالج عدم المساواة وتستهدف النساء والشباب

أنشطة تطوير المهارات من خلال التدريب المهني:

- تنفيذ دورات تدريبية مهنية قصيرة ومستهدفة تتماشى مع متطلبات سوق العمل في القدس الشرقية في قطاعات مثل التكنولوجيا، الحرف، والصناعات الخدمية مثل السياحة والرعاية الصحية. ومن المحبذ أن تشمل الدورات التقنية على سبيل المثال لا الحصر صناعة المجوهرات الإبداعية، النجارة وتصميم الأثاث، إعادة تدوير وتعديل الملابس، دورات مرشدين سياحيين، واللغات، وألا تقتصر على تطوير مهارات الشباب والنساء فحسب، بل يجب أن تأخذ المشاركين إلى المستوى التالي لتحسين هذه المهارات بما يتماشى مع تقدم الصناعة.
- يمكن للمنظمات المجتمعية تنفيذ برامج دعم المشاريع الصغيرة من خلال الخبرات المحلية لمحاكاة التجربة الواقعية. هذه الأنشطة تهدف إلى توفير التدريب المناسب الذي يلبي الاحتياجات المحددة لسوق العمل، وتعزيز فرص العمل من خلال تقديم مهارات متخصصة وقابلة للتطبيق يمكن أن تفتح أبواباً جديدة للمشاركين في مجتمعاتهم.

الوصول إلى الأسواق من خلال الابتكار وريادة الأعمال:

- تنفيذ برامج يمكن أن تشمل، ولكن لا تقتصر على، التفكير التصميمي، محو الأمية الرقمية، ريادة الأعمال، والتسويق لتجهيز النساء والشباب بمهارات مبتكرة لتحديد واستغلال الفرص السوقية. يجب تنظيم ورش عمل وندوات لتعليم النساء والشباب كيفية استخدام الأدوات الرقمية بفعالية لإدارة الأعمال، التسويق عبر الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، مما يسمح لهم بالوصول إلى أسواق أوسع وإدارة مشاريعهم بكفاءة أكبر.

هذه الأنشطة تهدف إلى تمكين النساء والشباب بالمهارات اللازمة لاستغلال التكنولوجيا والابتكار في توسيع نطاق أعمالهم وتعزيز قدراتهم التنافسية في السوق. من خلال تطبيق مهارات مثل التفكير التصميمي ومحو الأمية الرقمية، يمكن للمشاركين تحسين فهمهم للأسواق وتطوير استراتيجيات تسويقية فعّالة تسهم في نجاح مشاريعهم الريادية.

التفاعل المجتمعي وتعزيز الكفاءة الثقافية:

- تطوير برامج توعية عامة حول مبادرات مختلفة مثل حقوق الميراث ودمج أوسع للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع بالتعاون مع أعضاء المجتمع لضمان الصلة الثقافية والتفاعل الفعال.
- إشراك قادة المجتمع كمدافعين لتعزيز مصداقية هذه المبادرات وضمان استقبالها بشكل جيد واستدامتها.

تهدف هذه الأنشطة إلى تحسين التفاهم والتقدير للتنوع الثقافي والاجتماعي داخل المجتمع، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين مختلف شرائح المجتمع لضمان تبني واستدامة البرامج والمبادرات. من خلال تطوير برامج توعية تتناول قضايا حساسة مثل حقوق الميراث ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى دعم قادة المجتمع كمدافعين، يمكن تحقيق تقدم ملموس نحو مجتمع أكثر شمولاً ومساواة.

المشاركة الذكورية:

الأنشطة المقترحة قد تشمل:

- أنشـطة لزيادة الوعي المجتمعي بحقوق الإنسـان وقضـايا النوع الإجتماعي، مع تعزيز نهج يتبنى النوع الإجتماعي من خلال المبادرات التعليمية. يجب أن يشـمل ذلك إشـراك الرجال والأولاد في المناقشـات والأنشـطة التي تُعزز الذكورة الإيجابية (مثل الأعمال المنزلية)، تحويل الأعراف الاجتماعية، وتلبية إحتياجات الأسرة.

تقديم الدعم القانوني والمناصرة السياسية:

- تنفيذ حملات مناصـــرة مســـتهدفة في المجتمعات الفلســـطينية للحد من العنف القائم على النوع الإجتماعي وحماية وتمكين الناجين من العنف القائم على النوع الإجتماعي من خلال الاســـتشـــارات القانونية وخدمات الدعم النفســـي الاجتماعي.(MHPSS)
- تعزيز خدمات المسـاعدة القانونية لمواجهة تحديات التنقل بين نظامين قانونيين في القدس الشـرقية، مع التركيز على قضـــايا مثل لم الشـــمل الأســـري، حماية الطفل، والعنف القائم على النوع الاجتماعي باســـتخدام مناهج مبتكرة مثل استخدام الإعلانات المدفوعة على وسائل التواصل الاجتماعي والخدمات الإلكترونية.

الدعم النفسي الاجتماعي والمساحات الآمنة:

- زيادة توفر الدعم النفســـي الاجتماعي من خلال المراكز المجتمعية والمدارس، وتقديم خدمات مثل الاســـتشـــارات، العلاج الجماعي، والتدخل في حالات الأزمات.
- تطوير مساحات آمنة ضمن الأحياء، كجزء من شبكات المؤسسات الأهلية، لتوفير بيئة آمنة للسكان المستضعفين لتلقي مختلف الخدمات، مع التأكيد على السرية والدعم للناجين من العنف القائم على الجنس.

المبادرات المتنقلة والتواصل:

- يجب أن تشمل البرامج أنشطة ووحدات متنقلة لخدمة المجتمعات المعزولة والتي لا تحظى بخدمات كافية مثل نساء وشباب البدو،[49] وذلك للتغلب على الحواجز التي تفرضها قيود التنقل والقيود الثقافية.

استخدام أساليب مبتكرة:

[49] تواجه النساء والفتيات البدويات في القدس الشرقية مجموعة من القضايا المعقدة التي ترتبط بشكل مميز بسياقاتهن الثقافية والجغرافية والاجتماعية والسياسية. وتشمل هذه القضايا:
(i)**الحركة والوصول** :يعقد أسلوب الحياة البدوية للعديد من المجتمعات البدوية، الذي يتأثر بالعوامل البيئية والهجرات الموسمية، الوصول المستمر إلى الخدمات. تجعل هذه الطريقة المتنقلة من الصعب الحفاظ على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية بشكل مستمر، حيث تُصمم هذه الخدمات عادة للناس المستقرين؛
(ii)**القيود الثقافية** :يمكن أن تقيد القيم التقليدية الراسخة في العديد من المجتمعات البدوية مشاركة النساء والفتيات في الحياة العامة، مما يحد من وصولهن إلى التعليم والفرص الاقتصادية. غالبًا ما تفرض المعايير الثقافية أدوارًا محددة للجنسين، مما يقلل من التنقل والظهور في الأماكن العامة ومنتديات اتخاذ القرار؛
(iii)**عنف المستوطنين وتهديدات الملكية** :يؤدي قرب بعض المجتمعات البدوية من المستوطنات الإسرائيلية إلى وقوع حوادث عنف وتخريب ممتلكات يرتكبها المستوطنون. لا تشكل هذه الصراعات تهديدات جسدية فورية فحسب، بل تخلق أيضًا مناخًا من الخوف وعدم الاستقرار، مما يثني عن التفاعل مع مقدمي الخدمات الخارجيين ويحد من جهود تطوير المجتمع؛
(iv)**الحواجز القانونية والإدارية** :تواجه العديد من المجتمعات البدوية تحديات تتعلق بالاعتراف القانوني بأراضيهم وحقوقهم. يمكن أن تمنع هذه الحواجز الإدارية الوصول إلى الخدمات الحكومية مثل التعليم والرعاية الصحية والمزايا الاجتماعية، مما يزيد من تهميش هذه الفئات؛
(v)**الوصول إلى الرعاية الصحية** :تؤدي الخدمات الصحية المحدودة، جنبًا إلى جنب مع طبيعة حياة العديد من المجتمعات البدوية المتنقلة، إلى قلة استخدام الخدمات الطبية، وزيادة حالات وفيات الأمهات والأطفال، وانخفاض متوسط العمر المتوقع مقارنةً بالسكان المستقرين.

- يجب تطوير أدوات وتطبيقات عبر الإنترنت لتعزيز التوعية وتوفير الخدمات، بما في ذلك إنشاء خدمات افتراضية وخطوط هاتفية لمساعدة النساء المستضعفات والناجيات من العنف القائم على النوع الإجتماعي.
- تنفيذ الأنشطة في الهواء الطلق.

9.2 الأنشطة لتحسين قدرات منظمات المجتمع المدني الأساسية وتقديم الخدمات

تُشجَع المؤسسات الأهلية على إدراج أنشطة في مقترحات مشروعاتها تهدف إلى تعزيز قدراتها وتعزيز تقديم الخدمات.

تدريب مهني وبناء القدرات التنظيمية

الأنشطة المقترحة قد تشمل:

- برامج تدريب داخلية لتعزيز مهارات الموظفين الحاليين، مع التركيز على إدارة المشاريع، التدخلات الخاصة بالنوع الاجتماعي، والاستعداد للطوارئ. يجب أن تهدف هذه البرامج التدريبية إلى تمكين الموظفين المحليين لضمان الإستدامة وتقليل الاعتماد على المستشاريين الخارجيين الذين تحد قيود الحركة من تواجدهم.
- صياغة و/أو تحديث الأدلة التشغيلية، السياسات والاستراتيجيات حسب الحاجة.
- تطوير وتعزيز آليات الشكاوى والتظلم ومدونات السلوك في المؤسسات الأهلية.
- تحسين بيئة العمل من خلال التجديدات الصغيرة وأنشطة الأعمال المدنية.

استراتيجيات التمويل والاستدامة التشغيلية الأنشطة المقترحة قد تشمل:

- تطوير القدرات في تقنيات جمع الأموال المتقدمة، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) في كتابة المنح والمنصات الرقمية للتمويل الجماعي لتنويع مصادر التمويل، مما يعزز المرونة المالية للمؤسسات التي تعمل في السياق المعقد للقدس الشرقية.

الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS) الأنشطة المقترحة قد تشمل:

- تدريبات لتعزيز قدرة المؤسسات على تقديم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS) وإدارة الحالات المصممة خصيصاً للناجيات من العنف القائم على النوع الإجتماعي والنساء المعرضات لخطر العنف القائم على النوع الإجتماعي. ينبغي تنظيم دورات تدريبية مهنية لتزويد الموظفين بالمهارات اللازمة لتقديم الخدمات بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي توفير جلسات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي الفردية والجماعية لمساعدة النساء في التغلب على التحديات النفسية والاجتماعية، بدعم من المشورة والعلاج الجماعي، والتدخل في الأزمات المتاحة من خلال المراكز المجتمعية والمدارس.

تقوية الشبكات التنظيمية ونظام الإحالة الأنشطة المقترحة قد تشمل:

- تعزيز نظام الإحالة داخل المؤسسات لضمان التنسيق السلس والدعم الشامل.
- إجراء تدريب لبناء القدرات لأعضاء الشبكة حول التدخلات الجماعية.